



كلية الشريعة والقانون
والدراسات الإسلامية



حولية
كلية الشريعة والقانون
والدراسات الإسلامية

العدد العشرون

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

التوجيه السديد

في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد

د. أحمد بن أحمد شرشال

قسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

مقدمة

الحمد لله رب العالمين أحمدته وأشكره وأستعينه وأستغفره وأصلي
وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ، وبعد، فإن :

حدود مشكلة البحث :

أن بعض الناس تساهلوا في أمر الرسم العثماني ، وتقاعسوا عن
البحث فيه فلم يفقهوا ما فيه من المعاني والأسرار العجيبة ، ونظروا إليه
معزولاً عن اللغة العربية ، وصاروا يكتبون الآيات القرآنية بالرسم القياسي
زعماً منهم أنه الأحرى والأولى ، بل بلغ الجهل ببعضهم أن طعن فيه
وخطأ الصحابة رضي الله عنهم في كتابتهم للمصحف .

قال ابن الخطيب: «إن -الرسم- يقلب معاني الألفاظ ويشوهها
تشويهاً شنيعاً، ويعكس معناها بدرجة تكفر قاربه وتحرف معانيه لا يمكن
تعليله ولا استطاع تأويله»^(١).

وقال عبدالعزيز فهمي في إسراف وتحامل: «إنه سرطان أزمّن فشوّه
منظر العربية وغشّى جمالها»^(٢)

وقد استشكل أمر الرسم العثماني كثير من المعاصرين، ونادى
بعضهم بتغييره بالرسم القياسي، وتوقف بعضهم في فهمه وبالغ بعضهم
في تقديسه، وقال: إنه معجز.

وحدود مشكلتهم في الفهم لا في الرسم، ويقولون إن بعض
الحروف الزائدة والناقصة كالآلف والواو والياء، منها ما يلفظ وينطق ولا

(١) كتاب الفرقان لابن الخطيب ، ص ٧١ الجمع الصوّتي للييب ٢٩٣ .

(٢) الحروف اللاتينية في كتابة العربية، ص ٧ .

وجود له في خط المصحف العثماني، ومنها لا ينطق ولا يلفظ، وهو مرسوم في خط المصحف العثماني، ومن ثم كان هذا الإشكال في نظرهم يحتاج إلى نظر وتأمل وقد قاموا بمحاولات لإيجاد تفسير لهذا النمط من الحروف الزائدة والناقصة، ولم يفلحوا.

الدراسات السابقة:

عالج مشكلة اختلاف الرسم العثماني عن الرسم الإملائي الدكتور لبيب السعيد، وكتب في ذلك كتاباً حاول فيه الكشف عن سبب اختلاف الرسم العثماني وإيجاد حل لتلافي الصعوبة في قراءة القرآن في المصاحف التي تلتزم بالرسم العثماني، وبعد محاولات جادة منه في كتابه: «الجمع الصوتي الأول للقرآن» وفي رسالته القصيرة التي سماها: «رسم المصحف المشكلة وحلها»^(١) توقف وخلص في النهاية إلى وجوب احترام الرسم العثماني، وهو أمر لم يجد منه مفرّاً لإجماع الأئمة الأربعة وغيرهم على وجوب التزامه كما ذكره الإمام أبو عمرو الداني وغيره.^(٢)

والحل عند الدكتور لبيب لعلاج مشكلة القراءة من المصحف مع وجود هذه الحروف الزائدة والناقصة أنه لا بد من تسجيل القرآن صوتياً على الأشرطة وإذاعته على الناس، لأنهم لا يستطيعون أن يقرأوا القرآن من المصحف، والشيخ المقرئ لا يتوفر لكل الناس، ولم يجد سبيلاً إلا هذا السبيل سبيل إذاعة القرآن الكريم.

أهمية البحث:

تبدو أهمية بحث هذا الموضوع في الكشف والبيان عن وجه زيادة هذه الحروف ووجه نقصانها في خط المصحف العثماني، ومحاولة إيجاد تفسير لهذه الزيادة والنقص كما أن هذه الدراسة تحاول ولأول مرة إيجاد صلة وربط بين الرسم العثماني، والكتابة في اللغة العربية، فيهدف البحث

(١) كلاهما مطبوع بدار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

(٢) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، ص ٩.

عن طريق الموازنة والمقارنة إلى التوفيق بين اللغة العربية والرسم العثماني، والإجابة الكاملة عن كل الشبهات التي رفعها دعاة تغيير الرسم العثماني، وبيان السبب في اختلاف مصاحف اليوم في الرسم والضبط بين أهل المشرق والمغرب بأمثلة تطبيقية، فتهدف الدراسة إلى التقليل من الخلاف ما أمكن إلى ذلك سبيلاً.

كما تظهر هذه الدراسة حروفاً غفل عنها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح سواء ما كان منها من قبيل الرسم أو ما كان من قبيل الضبط كما تكشف الدراسة عن مصادر ومراجع مخطوطة لم يطلع عليها أصحاب هذا الفن، والفضل لله وحده.

منهجية البحث :

- بعد أن جمعت أطراف الموضوع، وفكرت فيه كثيراً وأعملت الفكر عنده طويلاً ظهر لي أن يكون على النحو التالي:
- ١ - بيان أن القرآن لا يتلقى من المصحف.
 - ٢ - بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم العثماني.
 - ٣ - بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات وأصواتها.
 - ٤ - بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرسم العثماني.
 - ٥ - بيان سبب اختلاف مصاحف اليوم وعلاجه.
 - ٦ - الخاتمة وفيها خلاصة البحث وبيان نتائجه وفوائده.

ومنهجي في هذا البحث إزالة الاختلاف أو تقليده ما أمكن إلى ذلك سبيلاً بين رسم وضبط مصاحف أهل المشرق وأهل المغرب، فإن المتأخرين ونساخ المصاحف وضعوا تقسيماً جرى عليه العمل في مصاحف أهل المشرق، وآخر جرى عليه العمل في مصاحف أهل المغرب، فتعددت المصاحف وتنوعت، بل صار لكل مصر من أمصار المسلمين رسم وشكل معين، وقد يكون مبنياً على غير أساس صحيح كما سيتضح ذلك في عرض بعض الحروف من ذلك.

ولسوف أتعرض -ياذن الله وتوفيقه- لبيان بعض الكلمات القرآنية التي وقع في رسمها أو ضبطها اختلاف أو التي وقع فيها خلاف الأولى، وأتحاشى الكلام على الأحرف المتفق عليها، وأختار منها ما يؤدي حق التلاوة، فلا نتمسك بقواعد الخط والضبط ومذاهبه على حساب تحقيق الفاظ التلاوة، وما وضع الخط والرسم إلا ليكون -ما أمكن إلى ذلك- ترجمة وافية باللفظ، ومنهجي في هذا البحث عرض هذه الكلمات القرآنية الجاري بها العمل على أقوال العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين ونقل رواياتهم ونصوصهم فيها ليتبين مدى مطابقتها أو مخالفتها لما وصفوه وتاملوه في المصاحف الأمهات.

ونتبع في اختيار الرسم والضبط طريقة الترجيح مراعيًا في ذلك الرسم والضبط الذي به تتحقق الغاية من التلاوة، وهو الأصل في هذا الباب فيجب أن يكون الخط والضبط تابعاً للتلاوة، وهذا هو المنهج السديد والتوجيه الرشيد لا العكس بشرط ألا يمس ذلك جوهر الرسم المتفق عليه، فلا يجوز تغييره.

والذي جرأني على هذا العمل، وإن كنت لست أهلاً لهذه الصناعة هو النصح لكتاب الله، وخدمة للقرآن وأهله وبعد بيان مناقشات هذه الكلمات والحروف، وبيان وجه الصواب فيها عن لي أن أسمى هذا البحث:

((التوجيه السديد في رسم وضبط القرآن المجيد))

ولا إله غيره ولا مرجوٌ إلا خيره وهو وحده المعين والهادي إلى سواء السبيل.

أولاً : القرآن لا يتلقى من الصحف

إن هؤلاء الذين قدحوا في الرسم العثماني ارتكبوا أخطاء جمّة في دعواهم الباطلة أن فيه تناقضاً غريباً وتنافراً معيباً، فاعتقادهم أن القرآن يتلقى من الصحف والمصاحف خطأ في التصور، فالأساس الذي انطلق منه هؤلاء وبنوا عليه دعواهم فاسد ، وما بني على فاسد فهو فاسد مرفوض ، ولم يقل أحد من أئمة القراءة أنّ القرآن يتلقى من المصاحف والخط ، إن حفظ القرآن وتلاوته لم تعتمد على المصاحف وحدها بل على التلقي والمشافهة ، والسماع والرواية وهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، وهذا واضح جليّ من السنة فهذا معلم الأمة -صلى الله عليه وسلم- كان يتعلم القرآن من جبريل عليه السلام ويشافهه به ﴿إن هو إلا وحي يوحى علمه شديد القوى﴾^(١) ، وكان يعارضه القرآن في كل عام في شهر رمضان ، وعارضه عام وفاته مرتين، وكما جاء في الخبر الصحيح إنه كان يدارسه القرآن في رمضان^(٢) ، وكل ذلك تمّ بالمشافهة والتلقي ﴿وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم﴾^(٣) ومادة «تلقى» من اللقيا فيها لقاء بين اثنين هما المتلقي، والمتلقى منه ، والمتلقي هنا هو الرسول -صلى الله عليه وسلم- والمتلقى منه الله تعالى، ولكن بواسطة جبريل يبينه قوله تعالى: ﴿فإذا قرأناه فاتبع قرأه﴾ فإذا قرأه عليك جبريل فاتبع قراءته^(٤) . واقتدى به وبفعله -صلى الله عليه وسلم- وهو العرض والسماع- الصحابة رضي الله عنهم ، فهذا عبد الله بن مسعود يقول: (حفظت من في رسول الله -صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة)^(٥) ، ويبين عمّن أخذ بقية السور فيقول في رواية أخرى:

(١) من الآية (٥) والنجم .

(٢) انظر : فتح الباري (٤/ ١١٦ ، ٤٣/٩)

(٣) من الآية (٦) النمل .

(٤) انظر : سنن القراء (٤٥)

(٥) البخاري فضائل القرآن (٦/ ١٠٢) ، مسلم فضائل الصحابة (٤/ ١٩١٢)

(وأخذت بقية القرآن عن أصحابه)''، ويتجلى لنا ذلك واضحاً في المصاحف التي نسخها عثمان -رضي الله عنه- فأرسل مع كل مصحف قارئاً يعلم الناس صفة الأداء، وفي هذا دليل قاطع على أن من أحكام القراءة ما لا يمكن أخذه من المصحف، ولكن بالتلقي والسماع والمشافهة، فالقراءة رواية وسند وتلق وما خط المصحف إلا كالتذكرة ولو كتبناه بالرسم القياسي كما يزعمون لا يزول اللبس الذي ادعوه، لأن في القراءات كفيات خاصة ثابتة بالتواتر والرواية والنقل، وهي لا تضبط إلا بالمشافهة والتلقي والتعليم إذ لا يوجد في الخط ما يرشد إليها كالمدة والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام والروم والغنة وغيرها، وضبطها علامة على الأداء والكيفية، ولا علامة لصفة الأداء والكيفية فالشكل والضبط لا يبين صفة الأداء وكيفية النطق، ولا يتحقق ذلك إلا بالمشافهة والسماع مع التكرار.

ولذلك اختار أبو داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ) وهو الحجة في هذا الباب عدم ضبط بعض الحروف، وعلل ذلك بقوله: «إذ لا يقدر أحد أن يلفظ بهن مخفاة ولا مختلسة من الكتاب حتى يأخذ ذلك مشافهة من العالم مع رياضة وتفهم وتعلم»^(١)، وعلل ذلك في موضع آخر فقال: «لأنه لا يتوصل إلى حقيقة اللفظ بها إلا بالمشافهة من فم المقرئ دون الضبط والخط»^(٢)، وحينئذ لم يبق شك في أن تلاوة القرآن لا تكون من المصحف إلا بعد التلقي والسماع والمشافهة.

ثانياً : بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم:

من الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني واستبداله بالرسم القياسي أنهم اعتقدوا أن الصحابة -رضي الله عنهم-

(١) فتح الباري (٦/٤٨)

(٢) كتاب أصول الضبط، ص ٢٤.

(٣) كتاب أصول الضبط، ص ٢٤.

اصطلحوا على هذا الرسم، وحيث لا يوجب ذلك الالتزام به، وهذا منهم قصور في الفهم، وخطأ في الاعتقاد، وهذا الزعم فاسد، وكل ما بنى على فاسد فهو فاسد مرفوض فإن الرسم العثماني يتأكد العمل به من جهتين:

الأولى: إقرار الرسول -صلى الله عليه وسلم- لهذا الرسم، والوحي لا يزال ينزل، ولو وقع فيه ما ذكروا لجاء الوحي على الفور مبيّناً وموضحاً كما نزلت آيات العتاب..

الثانية: عمل الصحابة -رضي الله عنهم- وهذا وحده كاف في وجوب الاقتداء بهم وبما اصطلحوا عليه، فهؤلاء القوم يزعمون أن عمل الصحابة غير واجب الاتباع، وهذا خطأ جسيم. فإنهم نقلوا لنا القرآن والسنة بما في ذلك هجاء المصاحف، كيف نتابعهم على كل ذلك ونخرج منه هذا الرسم، وهو الصق بالقرآن أو هو القرآن المكتوب، بل هو من أولى ما يجب قبوله واتباعه والعمل عليه.

فإن كان الرسم توقيفياً كان اتباعنا له ألزم، وإن كان اصطلاحاً من الصحابة كان عملنا به أحق فعلى كلا القولين يلزمنا اتباعه.

قال الليب في شرحه للعقيلة: «... فما فعله صحابي واحد وأمر به فلنا الأخذ به والاقتداء بفعله والاتباع لأمره، فكيف وقد اجتمعت الصحابة على كتب المصحف حين كتبه نحو اثني عشر ألفاً من الصحابة -رضي الله عنهم- ونحن ماجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم، فينبغي على كل مسلم عاقل أن يقتدي بهم ويفعلهم، فما كتبه بغير ألف فواجب أن يكتب بغير ألف، وما كتبه متصل فواجب أن يكتب متصلاً فواجب أن يكتب متصلاً وما كتبه منفصلاً فواجب أن يكتب منفصلاً، وما كتبه من تاء التانيث بالتاء فواجب أن يكتب بالتاء، وما كتبه بالهاء فواجب أن يكتب بالهاء».

ثم علل لذلك فقال: «لأنهم لم يرسموا إلا على أصل وعلم ومعرفة وقصد لذلك لمعان جملة علمها من علما وجهلها من جهلها»^(١) ومما علمناه وظهرت حكمة رسمه ما تعلمناه في الصغر: «كل امرأة في القرآن أضيفت إلى زوجها تكتب بتاء مفتوحة، وإلا تكتب بتاء مربوطة، فتأمل هذا السر العجيب، لا يمكن أن يكون هذا قد حصل في كتابة الصحابة اتفاقاً، وإنما تم عن قصد ومعرفة لمعان غابت عنا.

فكلمة «امرأة» إذا أضيفت إلى زوجها تكتب مفتوحة هكذا ﴿امرات عمران﴾ فكانها مفتوحة لزوجها فقط، وإذا ذكرت مقطوعة عن الإضافة تكتب مربوطة لقوله: ﴿إني وجدت امرأة﴾ هذا سر عجيب.

ثالثاً : بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات :

إن هؤلاء الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني يجهلون الصلة الوثيقة التي بين هذا الرسم ووجوه القراءات وأصواتها، ومن المعلوم لدى علماء القراءات أن أي تغيير في رسم بعض الكلمات القرآنية غالباً ما يؤدي إلى تغيير في نص القرآن إما تغيير في بنية الكلمة يترتب عليه تحريفها أو تغيير في الوقف عليها أو ربما أدى في بعض الأحيان إلى إسقاط قراءة منزلة.

إن كتابة: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بالفاء بعد الميم يسقط القراءة بحذف الألف وهي متواترة ، كما أنه لو كتبت ﴿امرأة﴾ و﴿رحمت﴾ و﴿نعمت﴾ وغيرها في مواضعها المفتوحة بالهاء لتغير حكم الوقف عليها.^(٢)

ومثلها لو حذف الألف من الرسم على قولهم بزيادتها من قوله تعالى: ﴿الظنون﴾ و﴿الرسول﴾ و﴿السيلا﴾^(٣) ، لسقطت القراءة بإثبات الألف وهي متواترة فأي تغيير في الرسم في هذه المواضع وأمثالها يؤدي

(١) الدرر الصقلية، ص ١٨، ٢٦

(٢) انظر: المقنع للداني، ٧٧.

(٣) من الآية (١٠، ٦٧) الأحزاب.

إلى تغيير في القراءة أو إخلال فيها أو إسقاط لها، وإن لم يظهر لنا ذلك في مواضع أخرى.

ولقد عبّر عن هذه الصلة الوثيقة بين القراءة والرسم الإمام الحجة أبو العباس المهدي فقال: «كانت الحاجة إليه - الرسم - كالحاجة إلى سائر علوم القرآن، بل أهم ووجوب تعليمه أشمل وأعم إذا لا يصح معرفة بعض ما اختلف القراء فيه دون معرفته»^(١) ولو أهملنا هذا الرسم الذي اتفق عليه الصحابة لضاع، وبضياعه يضيع كثير من هذه اللغات والقراءات والأوجه التي لا يمكن الاستدلال عليها إلا بالمصاحف التي هي أوثق وأصدق الحديث، فهجاء المصاحف له تعلق كبير بالقراءات وأصواتها وأدائها، ولذلك لم تخل كتب القراءات من عقد باب في بيان مرسوم المصاحف.

ومن جهة أخرى إن هؤلاء الذين طعنوا في الرسم العثماني وقعوا في تناقض عجيب وتنافر معيب، وهو إذا كان السبب الدافع إلى كتابه المصاحف بالرسم القياسي على حدّ دعواهم، هي هذه الحروف المحذوفة والزائدة في المصحف فإن الكتابة بالرسم القياسي لا يخلو من هذه الحروف الزائدة والناقصة من ذلك مثلاً «هذا» و«ذلك» و«لكن» و«قالوا» و«الشمس» و«النهار» ونحوها بل إنّ بعض الكلمات تضمنت الحذف والزيادة كنحو: «أوليك» بزيادة واو ونقص ألف، فاتفقت مع رسم المصحف في النقص والزيادة ولكثرة استعمالهم لها لا يشعرون فحسهم اللغوي متبلد.

ثم إن المبتدئ في أول مراحل التعليم الذي عرف زيادة الألف بعد واو الجمع في نحو: «قالوا» وحذفها في نحو: «هذا» وشبهه في الرسم القياسي يعرف الزيادة والحذف في الرسم العثماني لا فرق بين هذا وذاك. وبمثل ذلك يقال في الحروف المثبتة والمحذوفة والمبدلة في الرسم

(١) هجاء مصاحف الأمصار للمهدي (٧٥).

العثماني والطريقة واحدة في التلقي والتعليم لا فرق بين تعلم الرسم العثماني والرسم القياسي، بل هناك ما يدعو إلى أن الرسم في بعض الحالات يكون أسهل وأيسر إذا علمت بعض مزاياه وفصاحته وبلاغته.

وقد رأيت ولمست المحافظة الجادة على الرسم العثماني في بلاد المغرب والجزائر وأفريقيا، فلا يزال الصبيان وطلاب المدارس القرآنية ذات الطراز القديم يكتبون القرآن في الألواح بالرسم العثماني، ولم نسمع منهم شكوى ولا نفوراً من الالتزام به ولقد مررت على طلاب «الزوايا» و«المخاطر» وتاملت هذه الألواح فلم أجد في كتابتهم خروجاً عن الالتزام بخط المصحف ولعلمائهم فيه منظومات وأراجيز ومتون يحفظونها ويعولون عليها.

وقد امتدح عبدالرحمن بن خلدون وأثنى على أهل المغرب عامة لقيامهم ومحافظةهم على الرسم العثماني فقال: «فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان الاقتصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم أثناء المدارس بالرسم ومسائله...». إلى أن قال: «فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه ممن سواهم»^(١)

وصف ابن خلدون طريقة تعليم الأولاد في بلاد المغرب، وأنهم يتعلمون الرسم العثماني مع تعليمهم للقرآن، وهي سنة القراء في مناهجهم.

أقول: هذه الطريقة كانت في عصر ابن خلدون في القرن الثامن، وقد استمر الحال على ذلك إلى عهد قريب وقد أدركنا تلك الطريقة وحفظنا القرآن بها. أما الآن فانحسرت طريقة تعليم الرسم العثماني، وتقلصت من بلاد المغرب وانزوت في بلاد شنقيط، ولا يدري ابن خلدون ماذا أحدث أهل المغرب بعده لذلك يصح لي أن أقول اقتباساً من عبارته: «أهل شنقيط أقوم على الرسم العثماني وحفظه ممن سواهم من

(١) مقدمة ابن خلدون، فصل ٣١ ص ٥٣٧.

أهل المغرب» ، وإن كان لا يزال شيء من ذلك عند علمائهم .

فتلك شهادة ابن خلدون في عصره لأهل المغرب ، وهذه شهادتنا لأهل شنقيط الذين لا يزالون يحفظونه ويلتزمونهم في كتابتهم للقرآن في الألواح ودرج على ذلك سلفهم وخلفهم .

ولعل ذلك نابع من اعتقادهم أن الحفظ لن يتم ولا يسمى الحافظ حافظاً حتى يتقن حفظ القرآن مع حفظ رسمه وضبطه فعندهم أن المكتوب والمحفوظ شيء واحد ، ولا يمكن الفصل بينهما ، ولا يخطر ببالهم غير ذلك ، فهذا معتقدتهم ولا يجاز الطالب إلا بعد حفظ القرآن عرضاً وسماعاً مع رسمه وضبطه بالنقط والشكل .

فهذه طريقة أهل الجزائر والمغرب وشنقيط في الحفظ ، وقد حفظنا القرآن بها ، ولم نسمع أحداً منهم شكاً من أمر صعوبة الرسم العثماني ، بل يأخذونه مسلماً لأنه رسم زيد بن ثابت كاتب الوحي ، بخلاف غيرهم ، فإنهم أهملوا الرسم العثماني ولا يعرفونه ، لأنهم لا يكتبون القرآن في الألواح ، وإنما يحفظونه من المصحف ، فصار الرسم عندهم مقصوراً على لجان تصحيح المصاحف قابلاً خلف المطابع ، وهذا يعد من العجز والتقصير عند العلماء ، لأنه لا يجوز أخذ القرآن من المصحف ، ولا من المصحف ، فقد أثر عن بعض أهل العلم قولهم : «لا تأخذوا القرآن من مصحفٍ ولا العلم من صحفٍ»^(١)

رابعاً : بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرسم العثماني :

من بين خصائص اللغة العربية الإيجاز ، وهو واد من أودية البلاغة والفصاحة حتى قالوا : البلاغة الإيجاز .

فجاء خط المصحف على سنن لغة العرب من الإيجاز في بابه ، فوافق خط المصحف للغة العربية ، فالرسم العثماني لا يخالف اللغة

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص ١٠

العربية بوجه، وقد احتج به أهل اللغة ورجعوا إليه وقدموه عند الاختلاف، وإذا راجعنا كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) نجد أنه نص على مواضع كثيرة على ضرورة الحذف طلباً للخفة وذكر في كتابه صوراً كثيرة للحذف إيجازاً واختصاراً^(١)، ومثله يحيى بن يزيد الفراء (ت ٢٠٧هـ) في كتابه معاني القرآن^(٢)، ومثلهما أبو محمد عبدالله بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وعلل ذلك بقوله: «لأن فيما بقي دليلاً على ما ذهب»^(٣).

قال أبو عمرو الداني: «وحذفها من سائغ اللغات، سمعها قوم من الأثبات»^(٤).

هذا إذا كان الإيجاز في لغة العرب يراد به الاختصار والتخفيف وعدم التطويل فحسب، فما بالك بهذا الإيجاز في الرسم العثماني الذي ظهر فيه سمو البلاغة وحسن الفصاحة في تأدية وجوه القراءات وأصواتها، فليس هناك تنافر بين اللغة العربية والرسم العثماني، والأمثلة على هذا الحذف كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسِحْرَانِ﴾^(٥)

رسم الصحابة هذه الجملة وغيرها بدون نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف، وبحذف الألف والياء، فرسمها على هذه الصفة ومجيئها على هذه الحال يجعلها تؤدى جميع القراءات المتواترة، وهي أربع قراءات برسم واحد، فمثل هذا الإيجاز في الرسم العثماني أدى أوجهاً وأصواتاً مختلفة، فهو أبلغ وأفصح من أي رسم آخر فلو رسمت الألف أو الياء في الخط على حدّ زعمهم لسقطت جميع القراءات الأخرى المتواترة، والحذف مشهور في لغة العرب قال الكسائي: «والعرب قد تفعل مثل هذا فيقول: القاضي والقضي وأنشدني بعض أهل العربية:

(١) الكتاب لسيبويه (١/٥٤، ٢٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/٩٠).

(٣) أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٤٢).

(٤) الأرجوزة المنبهة (٢٦١).

(٥) من الآية (٦٣)، سورة طه.

لتقعدن مقعد القاضي وتحلفي برّبك العلي^(١)
ومن فصاحة الرسم وبلاغته زيادة الألف في نحو قوله
تعالى: ﴿الظنون﴾ و﴿الرسول﴾ و﴿السيلا﴾ ونحوها فكتبت بالألف في
المصاحف على لغة من يقول: «لقيت الرجل» بإشباع فتحة اللام.

روى أحمد بن يحيى عن جماعة من أهل اللغة أنهم رووا عن
العرب: «قام الرجلو» بواو و«مررت بالرجلي» بياء في الوصل والوقف
و«لقيت الرجل» بألف في الحالين قال الشاعر:

إذ الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنون^(٢)

هذا إذا كان إثبات الألف في هذا البيت يراد به إقامة الوزن أو يراد
به لغة من لغات العرب، كالأمثلة السابقة، فما الظن إذا كان رسم هذه
الألف في تلك الكلمات المذكورة وغيرها جاء لرعاية القراءات المتواترة
التي وردت فيها فلو حذفت الألف المزیدة على حدّ زعمهم لسقطت
قراءات متواترة فإثباتها من فصاحة الرسم وبلاغته.

قال الفراء: «وأهل الحجاز يقفون بالألف وقولهم أحبّ إلينا لاتباع
الكتاب، ولو وصلت بالألف لكان صواباً؛ لأن العرب تفعل ذلك»^(٣)

وحينئذ فلا وجه لقول من قال: إن هذه الألف زائدة ولا ينبغي أن
توصف حروف القرآن لا بالزيادة ولا بالنقص.

وبعد هذا العرض تبين لي واتضح أن الرسم العثماني ليس غريباً
على لغة العرب، وليس فيه تناقض ولا تنافر مع اللغة العربية كما
زعموا، فكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف زائدة لأغراض
بلاغية فهمها من فهمها، وجهلها من جهلها، فكذلك اللغة العربية اشتملت
على حروف زائدة، وكما أن خط المصحف اشتمل على حروف محذوفة،

(١) مشكل الآثار للطحاوي (٤/٢٠٠).

(٢) مقدمة المباني (١٦٥).

(٣) معاني القرآن (١/٣٥٠).

فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف محذوفة وكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف مبدلة، فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف مبدلة.

فالمحافظة على الرسم العثماني هي عين المحافظة على اللغة العربية بل فيه زيادة محافظة على بعض اللغات التي لم يحفظها إلا الرسم العثماني، فوافق خط المصحف لغة العرب وطابق فصاحة القرآن وبلاغته، فكما أنهم كانوا يراعون في الألفاظ الفصيح والأفصح كانوا يراعون في الخط الفصيح والأفصح ويكرهون في الخط ما يكرهون في اللفظ.

وقد دأب أهل اللغة قديماً وحديثاً على الاحتجاج بالرسم العثماني في مواضع الاختلاف، كما احتج به علماء التفسير عند اختلافهم في بيان مراد الله من الآية كما في قوله تعالى: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ هل هو نهي أو نفي، لاشك أن عدم حذف الألف من قوله: ﴿تنسى﴾ يدل على أنه نفي، فلا وجه للعجب والاستغراب ولا جفوة ولا قطيعة بين الرسم العثماني واللغة العربية.

خامساً: بيان اختلاف المصاحف وسببه:

اختلفت المصاحف التي بأيدينا اليوم اختلافاً كبيراً في طريقة الرسم والضبط، ويكاد يكون لكل مصر من أمصار المسلمين مصحف، وإذا ضيقنا دائرة الاختلاف نجدها تنحصر في رسم وضبط أهل المشرق وفي رسم وضبط أهل المغرب.

وكل منهما له طريقته ومذهبه في الرسم والضبط، وإذا عرضنا هذا الاختلاف على أقوال أئمة العلم والذين هم حجة في هذا الباب ينهار معظم هذا الاختلاف، وليس له في بعضه سند يقوم عليه، فالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم تحتاج إلى تحقيق في باب الرسم والضبط. قال الشيخ حسين بن علي الرجراجي (ت ٨٩٩هـ) وهو يرد على من يحتج بالمصاحف الموجودة في عصره، فقال: «إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة

بين أيدينا اليوم ، وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة - رضي الله عنهم - وهي التي اطلع عليها أبو عمرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن^(١) .

ومن ثم كان من الواجب علينا أن نعرض هذا الاختلاف على ما نقله الأثبات من المصاحف الأمهات المظنون بها الصحة وما رواه أئمة هذا العلم المهجور الذي كاد أن يندثر ويندرس، ويكون اختلاف المصاحف مقبولاً إلى حدّ ما إذا وجد أصل الخلاف في المصاحف الأمهات، فيكتب في بعضها بالحذف أو بوجه ما، ويكتب في بعضها الآخر بالإثبات أو بوجه آخر، وجاءت الرواية مبهمة من غير تسمية مصر بعينه فهذه الصفة قد يسوغ للمشاركة أو المغاربة أن يختاروا أحد الوجهين الذي يحقق التلاوة، بشرط أن لا يخرج الخلاف عن المصاحف الأمهات التي أرسلها سيدنا عثمان إلى الآفاق، وألا يخرج الخلاف عما رواه أئمة هذا العلم، ولقد تأملت هذا الاختلاف الواقع في مصاحفنا اليوم فرأيت بعضه يرجع إلى الخطأ المحض ، ورأيت بعضه الآخر يكون من قبيل عدم الأولى، ولنبدأ بعرض نماذج تطبيقية خالف فيها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح مهيع الصواب، فأقول: ومن الله استمد العون والتوفيق.

تركيب التنوين وتتابعه:

حرص علماء القراءات على أداء القرآن بالروايات والسماع والتلقي والعرض ، وهو سنة المصطفى - صلى الله عليه وسلم - فكان يسمع ويعرض على جبريل كما جاء في الخبر الصحيح وتقدم، لأن هناك كفيات في الأداء لا تعلم إلا بالتلقي والسماع وكثرة التكرار.

وقد حاول علماء القراءات أن يضبطوا هذه الكفيات في الخط والرسم ، فوضعوا علامة للحركة والسكون والشد والمد والتنوين والإشمام والإمالة وغيرها، فكل ذلك لضبط ألفاظ التلاوة، فميزوا كل ذلك بعلامة

(١) تنبيه العطشان ورقة ٤٦ .

بحيث صار لكل كيفية في الأداء والتلاوة علامة في الخط ، فكان النقط والشكل والضبط .

وما وضعوه تركيب التنوين وتتابعه ، ومعنى تركيب التنوين : وضع إحدى العلامتين فوق الأخرى ، ومعنى التتابع : وضع إحداهما بعد الأخرى ، وعلّة التركيب الدلالة على البعد الذي بين التنوين وحروف الحلق في المخرج كما سيأتي بيانه ، فلاجل ذلك القرب يدغم فيها ما يدغم ، ويخفى ما يخفى ويقلب ما يقلب كما هو معروف عند أرباب القراءة .

قال الناظم :

تركيبك التنوين قبل الحلق هو الصحيح عند أهل الحق
وقيل مطلقاً بلا شقاق وقيل في المفتوح دون الباقي
ذكره الداني وقبل الدؤلي والعمل اليوم بذاك الأول^(١)

ولا يؤدي الغرض من التلاوة إلا الوجه الأول الذي صححه الناظم وعليه العمل .

وشذ عن هذا الشيخ أبو عبدالله المجاصي البكاء ، فجعل علامة التنوين الأولى حركة والأخرى نوناً مركبة عليها وبه جرى العمل في المصاحف الباكستانية ، وهو أصل مرفوض لا يكتب التنوين ولا ترسم له صورة في الخط إلا في الكتابة العروضية ، ردّه كثير من العلماء قال الإمام الشيخ حسن الرجراجي (ت ٨٩٩هـ) في كتابه عمدة البيان : «أصل مرفوض» وقال : «وما قاله المجاصي مخالف لنصوص أئمة هذا الشأن»^(٢) ، وردّه أيضاً الإمام الحسن بن عليّ المنهبي الشبّاني في كتابه كشف الغمام في مرسوم خط الإمام^(٣) .

(١) أملاه عليّ الشيخ ابن أيد الشنقيطي عضو لجنة المصاحف .

(٢) حلة الأعيان على عمدة البيان ورقة ٤٥ .

(٣) انظر : كشف الغمام ورقة ٣٧ .

اتفق النحاة والكتاب على أن التنوين لا ترسم له صورة في الخط
فعمل الشيخ المجاصي مرفوض ومخالف للإجماع.

ثم يجب أن نبين علامة التنوين من علامة الحركة فتأمل كلام أئمة
هذا الشأن، فنجد أن أبا عمرو الداني عيّن علامة الحركة من علامة التنوين
في التركيب والتتابع، وفعل مثله أبو إسحاق التجيبي، وقول أبي
داود: «إحدهما الحركة والثانية التنوين»^(١)، نص في التعيين لأنه إذا تعينت
الثانية للتنوين تعينت الأولى للحركة أي أن الشيوخ اتفقوا على أن علامة
الحركة هي المباشرة التي تلي الحرف طولاً وعرضاً تركيباً وتتابعاً، ثم تليها
علامة التنوين ففي حال النصب والرفع السفلي منهما هي الحركة لأنها تلي
صورة الحرف، والعليا هي علامة التنوين، لأنه جاء بعد الحركة.

وإن الشيخ الرجراحي (ت ٨٩٩هـ) نقل عن بعض الشراح في التركيب
يحتمل أن تكون العليا هي التنوين، ويحتمل أن تكون هي السفلى، ونقل
هذا الاحتمال الإمام التنسي، وتبعه على ذلك الشيخ الضباع وغيره من
المتأخرين رحمهم الله.^(٢)

ومقتضى القواعد والحس وكلام الشيخين المتقدم والخراز في نظمه
مورد الظمان أن علامة الحركة هي الأولى وعلامة التنوين هي الأخيرة،
ولا تحتمل غير ذلك، ويؤخذ ذلك من قول الخراز: «فزد» ومن
قوله: «اتبعتها»؛ لأن التعبير بالاتباع يؤخذ منه تقديم الحركة على التنوين
لأن المتبوع سابق والتابع لاحق، فيتعين أن الحركة هي التي تلي الحرف
مطلقاً رفعاً وخفضاً ونصباً اتباعاً وتركيباً؛ لأن الأصل أن يوافق الخط
اللفظ في نظم حروفه وترتيبها في الخط على حسب ترتيبها في اللفظ،
فيعلم من ذلك أن علامة التنوين لا تحتمل غير ذلك ليطابق الخط اللفظ،
لأن اللفظ بالتنوين هو الأخير، فتكون علامته هي الأخيرة، ويستفاد ذلك

(١) أصول الضبط ورقة ١١ المقنع للداني ١٢٧ المحكم في نقط المصاحف ٦٨.

(٢) حلة الأعيان ورقة ٣٣ الطراز ورقة ٢٦ سمير الطالبين ١٢٦.

أيضاً من تعريفاتهم للتونين : تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطأ.

فثبت يقيناً أن علامة التونين تأتي في الخط بعد علامة الحركة في التركيب والتتابع، وهي التي لا تباشر الحرف ولا تليه، بل التي تليه هي الحركة.

وإذا تقرر هذا عند العلماء، ولم يعلم لهم مخالف نأتي إلى ما جرى عليه ضبط بعض المصاحف من اضطراب لا يؤدي الغرض من إضافة النقط والشكل إلى المصاحف، ولنصرب لذلك أمثلة تبين المقصود بوضوح فمن ذلك نحو قوله عز وجل: ﴿علماً حكيماً﴾، فإن لتركيب التونين بهذه الصفة إحداها فوق الأخرى سبباً معقولاً وتوجيهاً حسناً، فأبعدت علامة التونين عن حرف الحاء بالتركيب إشارة إلى إظهار التونين وبيانه وفصله في اللفظ عما بعده لبعده المخرجين، مخرج حروف الحلق عن مخرج النون الساكنة والتونين، فجاء الشكل موافقاً وموضحاً للفظ والتلاوة.

وعند غير حروف الحلق يجب أن تقرب علامة التونين من الحرف الذي يأتي بعدها إشارة إلى الإدغام أو الإخفاء أو الإقلاب، هذا هو المعروف والمشهور والذي عليه العمل وهو الموافق لنصوص أئمة القراءات كما تقدم.

وإذا لاحظنا وتأملنا مصاحف أهل المشرق بمختلف الروايات نجد خلاف ذلك، فإن علامة التونين أبعدت أكثر من بعدها بعد حروف الحلق وهذا وجه عجيب وغريب ما قال به أحد من العلماء، ولا وجه له من المنقول ولا من المعقول ويتضح ذلك بنحو قوله تعالى: ﴿غفوراً رحيماً﴾^(١). فإن إبعاد علامة التونين عما يليها ليس صحيحاً، وهي أشد ما تكون قرباً إلى حرف الراء لتدغم فيه إدغاماً كلياً ذاتاً وصفة، ويقتضي ذلك أن تقرب علامة التونين إلى الحرف الذي يليها عند حروف غير الحلق لقرب المخرجين وإن وضعها الحالي في المصاحف يتوهم به - باعتبار المعنى

(١) من الآية ١٠٦، النساء

الذي لوحظ في التركيب والتتابع - أنها أبلغ في الإظهار، ولا قائل به .
وقد يقول قائل: إن علامة التنوين هي السفلى لتصل بعلامة الوقف
وهي الألف وهذا باطل مردود من وجوه:

الأول: جرت مصاحف أهل المشرق على وضع التنوين على الحرف
الذي قبل الألف، ولو جعلوهما على الألف بالصفة التي ذكروا وبالتوجيه
الذي وجهوا لكان فيه بعض الصواب.

الثاني: يتقضى عليهم بأنهم جعلوا علامة الإقلاب هي الثانية،
وهي علامة التنوين ولم يتفطنوا في نحو قوله عز وجل: ﴿سَمِيعاً
بَصِيراً﴾^(١).

الثالث: يلزمهم التناقض في نحو قوله ﴿لَايَةً لَكُمْ﴾^(٢) ، مع نحو
قوله: ﴿لَايَاتٍ لِقَوْمٍ﴾^(٣) حيث يلزمهم في الخفض ما لزمهم في النصب لأن
التنوين يجري في كل الحالات والنظائر.

تقريب علامة التنوين من الحرف الذي بعدها مع غير حروف الحلق
هو الصواب، وهو الذي يؤدي غرض التلاوة وعليه نص أبو عمرو الداني
وأبو داود ابن نجاح وأبو إسحاق التجيبي وأبو عبدالله القيسي وميمون
الفخار وغيرهم من علماء هذا الشأن، والمقتدى بهم في هذه الصناعة،
وهو الذي جرى به العمل في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون.^(٤)

إبعاد علامة التنوين عند غير حروف الحلق مع شدة الاتصال في
الإدغام التام ومع القرب، في الإخفاء لا وجه له وغير مستساغ ومخالف
لما وضع له النقط والشكل ويتنافى مع تشديد الحرف الذي بعده في حالة
الإدغام وهو كالجمع بين المتضادين.

(١) من الآية ٢ ، الإنسان .

(٢) من الآية ٢٤٨ ، البقرة .

(٣) من الآية ١٢ ، النحل .

(٤) انظر: الدررة الجليلة ٢٠ الميمونة الفريدة ١٥ دليل الحيران ٢٢٤ السيل ١٧

وإذا كان أبو عمرو الداني وغيره قال: في من وضع علامة على الحرف الذي من قبل فإنه مذهب فاسد فنقول: إن إبعاد علامة التنوين عن حروف غير الحلق أفسد، ونحن نعلم ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجل تصحيح التلاوة، وإلا ما كان ينبغي أن يضاف شيء إلى المصحف، بل قد وردت الكراهة عن بعض السلف، ولو كان لتصحيح التلاوة.^(١)

وإلى ما تقدم أشار ميمون الفخّار:

إن تبع التنوين شكل الجرّ والرفع والنصب كما في الذكر
ركبهما قبل حروف الحلق الشكل من تحت وذا من فوق
رفعاً ونصباً عكسه في الجرّ الشكل من فوق به عن خبر
احكم لشكل الحرف بالتباهر في كلها الحالات في النظائر

وقال في موضع آخر:

لكنها العليا بغير الكسر وهي به السفلى تفتن وأذر^(٢)

وقال أبو عبدالله القيسي:

ونقطة الحرف تليه حتماً في كل حالة فحصل علماً^(٣)

يقصد بنقطة الحرف حركته والله أعلم.

ضبط: (الذي) و(التي) وبابهما:

وإذ تصفحنا مصاحف المغاربة نجد أن نساخ المصاحف خالفوا قواعد الضبط والشكل وتجاوزوا نصوص أئمة هذا العلم، ويتضح ذلك في ضبط قوله تعالى: (الَّذِي) و(الَّتِي) مفرداً وجمعاً وبابهما حيث لم يضبطوا اللام فأخلوها من الحركة والشدة ولم يلحقوا الألف بعد اللام في صيغة

(١) انظر المحكم في نقط المصاحف للداني ١٠

(٢) الدرّة الجلية ورقة ٢٠

(٣) الميمونة الفريدة ورقة ١٥.

الجمع . هذا مذهب المغاربة في مصاحفهم وبه جرى العمل . ولييان ذلك أذكر كلام الشيخين أبي عمرو الداني ، وأبي داود وما ذكراه فيهما فأقول : اتفق علماء القراءات والرسم على حذف إحدى اللامين من «الذي» و«التي» وبإيهما ، ورجح أبو عمرو الداني حذف اللام الأصلية فقال : «والمحذوفة عندي هي اللام الأصلية ، وجائز أن تكون لام المعرفة لذهابها بالإدغام وكونها مع ما أدغمت فيه حرفاً واحداً والأول أوجه»^(١) .

ورجح الشيخ أبو عبدالله الخزاز حذف اللام الثانية اتباعاً لأبي عمرو الداني فقال :

باب ورود حذف إحدى اللامين وهو مرجح بثاني الحرفين

ولم يذكر مذهب أبي داود مع التزامه بذلك في صدر نظمه .

واختار أبو داود حذف اللام الأولى فقال : «كتبوه بلام وهي عندي المتحركة المشددة» وعلل لذلك بقوله : «لأن الفرق بين الواحد والتثنية والجمع ظاهر»^(٢) وتبعه أبو إسحاق التجيبي في اختياره ورجحه الشيخ عبدالواحد ابن عاشر في شرحه على مورد الظمان فقال : «ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان»^(٣) وثمره الخلاف بين الشيخين تظهر في الشكل ورتب على ذلك نساخ المصاحف الضبط ، فعلى رأي أبي عمرو الداني القائل بحذف اللام الأصلية تعرّى اللام من الحركة والشدة ، ولا تلحق الألف الحمراء بعدها كما هو متبع في المصحف برواية ورش عن نافع في بلاد المغرب ، وعلى رأي أبي داود القائل بحذف اللام الأولى توضع الحركة والشدة على اللام وتلحق الألف الحمراء بعد اللام في صيغة الجمع .

تمسك أهل المغرب في ضبط مصاحفهم بمذهب الداني فالتبست

(١) المقنع للداني ٦٧ .

(٢) مختصر التبيين لأبي داود ٥٦/٢ ، ٣٩٥ .

(٣) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٨٤ .

صيغة المفرد بصيغة الجمع حيث لم يجعلوا على اللام علامة التشديد ولا علامة الحركة، ولا يلحقون الألف الحمراء بعدها «المظفرة».

أقول: إن الذي ظهر لي من استقراء كلام أبي عمرو الداني في كتابه المحكم وكتابه المقنع، وكل منهما محكم ومقنع أن تعميم الضبط على كل حروف الكلمة هو مذهب الداني لا غير، وإن اختياره حذف اللام الثانية لا يلزم منه المنع من تحريك اللام بالحركة والتشديد، وإن كان لم يصرح بذلك في كتابه المقنع بل نجده صرح في كتابه المحكم باستيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، وكان ذلك في مقام الرد على أهل العراق حيث لا يجعلون علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد، وأنكر على من يخص بعض الحروف بالضبط دون بعض، فقال: «إذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى وتلقي من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونقل عن صحابته رضوان الله عليهم وأداء الأئمة رحمهم الله، فسبيل كل حرف أن يوقى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة والسكون والشدة والمد والهمز وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله»^(١).

وأنت تعلم أن «كل» من صيغ العموم فيحمل كلامه في المقنع على ما جاء في المحكم، بل إنني رأيت نص في كتابه المحكم على إلحاق الألف الحمراء بعد اللام في صيغة الجمع بالذات وبالغ في استيفاء ضبط ما لا يُشبع من الحركات كالاختلاس أو الإخفاء أو الإشمام أو الإمالة^(٢).

كيف يعرَى الحرف من الحركة والشدة وهي تدلّ على حرف محذوف مدغم، فمذهب أبي عمرو الداني هو تعميم الضبط على كل حروف الكلمة، وما نسب إليه ليس من مذهبه ويدخل فيه: «الذي» و«التي» وبإيهما، ولم تبق أي شبهة عند الذين ذهبوا إلى تعرية اللام من الحركة

(١) المحكم لأبي عمرو ٤٢.

(٢) المحكم لأبي عمرو ٤٢، ٥٦.

والشدة وعدم إلحاق الألف في صيغة الجمع فإن نسبة التعري للداني غير مفهومة من كلامه، ولا يلزمه القول بحذف اللام الأصلية أن يُعري اللام من التشديد والحركة، ولأن الخط وما يتبعه من نقط وشكل يجب أن يكون ترجمة عملية تطابق اللفظ لتحقيق التلاوة، كيف يسوغ لنا أن نكتبه بالتخفيف ونقرأه بالتشديد، وما وضع الخط إلا من أجل تحقيق ألفاظ التلاوة.

ومن جهة أخرى إذا سلمنا جديلاً أن مذهب الداني هو تعرية الحرف من الشكل - وليس ذلك مذهبه كما قدمنا - فإننا لسنا متعبدين بمذهبه، فإن كثيراً من علماء الرسم رجّحوا مذهب أبي داود على غيره كما تقدم في قول ابن عاشر في فتح المنان، وكتب المحقق الإمام محمد بن ملوكه التونسي نقيساً في بسط أدلة صحة مذهب أبي داود واختياره حذف اللام الأولى نقتبس منه مايلي:

من الحجج القاطعة على صحة مذهب أبي داود ماياتي:

- ١ - إن اللام الأولى ساكنة والثانية متحركة وحذف الساكن أسهل وأولى.
- ٢ - إن اللام الأولى زائدة والثانية أصلية وحذف الزائدة أهون من حذف اللام الأصلية.
- ٣ - إن اللام الأولى أقرب إلى الطرف والثانية متحصنة بالوسط.
- ٤ - إن اللام الأولى هي أولى بالحذف لذهابها بالإدغام، فلما ذهبت في اللفظ بالإدغام حذفت أيضاً في الخط حملاً للخط على اللفظ، فإبقاء الثانية كبقائهما معاً وحذفها كحذفها معاً، وحذف الأولى كلا حذف وإبقاؤها كالعدم وعلامة التشديد يغني عن اللام الأولى.
- ٥ - وخامسها وهو أجبها حصول الفرق للجاهل بقواعد العربية بين لفظ: «التي» مفرداً، ولفظك «التي» جمعاً على مذهب أبي داود دون

مذهب أبي عمرو لأن الأصل في كتابتها: «اللاتي» فعلى رأي أبي داود القائل بحذف الأولى يصيران هكذا: «التي» و«التي» فالفرق بين المفرد والجمع حاصل بعدم تظهير اللام الأولى-أي إلحاق الألف- وتظهير الثانية، وعلى رأي أبي عمرو الداني يقيان هكذا: «التي» و«التي» من غير وجود فارق بين المفرد والجمع فيقع الجاهل الذي ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجله في الخطأ ، وبهذا ثبت أن رأي أبي داود أصوب وأقوم وأدل على اللفظ ، وأبعد عن الالتباس .

قال الإمام التونسي بعد مناقشاته الطويلة: «وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعيناً لازماً في «التي» و«التي» للفرق بين صيغة الأفرود وصيغة الجمع»^(١)

وإذا قيل إن هذا اصطلاح المغاربة واختيارهم ، يقال: اصطلاح فيه لبس وإشكال بين المفرد والجمع ، وأيضاً إن هذا الذي قدمناه هو من كلام علماء المغرب فضلاً عن الحجج السالفة الذكر .

وإذا قيل إن هذا جرى به العمل واستقر في المصاحف المغربية الموجودة بين أيدينا اليوم .

أقول: إن الشيخ حسين الرجراجي (ت ٨٩٩هـ) يرد على من يحتج بالمصاحف الموجودة في عصره ، فكيف بالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم فقال: «إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم ، وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة -رضي الله عنهم- وهي التي اطلع عليها أبو عمرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن»^(٢) .

وإنني رأيت علامة الشدة والفتحة وضعت على اللام في «التي» و«التي» في مصحف مخطوط كتب سنة ٩٦٨هـ في مكتبة الخزانة العامة

(١) ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٧٣٧ مكتبة الحرم رقم ٢٠/٨

(٢) تنبيه العطشان للرجراجي ورقة ٤٦ .

بالرباط وفي غيره كذلك. ^(١)

وبناء عليه يجب أن توضع الشدة والفتحة على اللام وتلحق الألف بعدها في صيغة الجمع كما هو معمول به في المصحف برواية حفص عن عاصم.

ومن جهة أخرى يمكنني أن أقول: إن «أل» في «الذي» و«التي» وبابهما ليست للتعريف، وإنما هي زائدة لازمة لها لا تنفك عنها، لأن لام التعريف الداخلة على الاسم تؤثر فيه تعريفاً وتنكيراً قال ابن مالك:

وقد تزداد لازماً كاللاتي والآن والذين ثم اللاتي

وقال: **نكرة قابل أل مؤثراً**

وهي هنا لا تؤثر في التعريف ولا في التنكير، قال أبو الفتح بن جني: «إن» «أل» في الذي والتي ليست للتعريف وإنما تعرفه بصلته» ^(٢).

فعلى قول ابن مالك وابن جني لا معنى للاختلاف الموهوم ولا معنى لتعرية اللام من علامة التشديد والحركة وعدم إلحاق الألف، والله أعلم.

تحرير الكلام على حذف الألف بعد اللام:

هناك كلمات في القرآن الكريم مما وقع فيها ألف بعد اللام تجاوزها الشيخان أبو عمرو الداني وأبوداود سليمان بن نجاح، ولم يتعرضا إلى ذكرها لا بحذف ولا بإثبات في أول مواضع ورودها في كتاب الله، إلا أن أبا داود بن نجاح نص على الحذف في موضعها الثاني بدون صيغة تشعر بتعميم الحذف في نظائرها، فاضطرب الناس فيها، فأخذ له بعض نساخ المصاحف فيها بإثبات الألف معتمدين في ذلك على سكوت المؤلف وقالوا الأصل الإثبات، وعدوا هذه الحروف في جملة المستثنيات لأبي داود.

(١) مكتبة الخزانة العامة بالرباط رقم ٦٠٦.

(٢) سر الصناعة لابن جني (١/٣٥٣)

ومن هؤلاء العلماء أبو عبد الله الخراز في نظمه المسمى مورد الظمان،
وتبعه على ذلك شراح مورده وجرى العمل بإثبات الألف فيها عند نسخ
مصاحف أهل المشرق متمسكين بسكوت أبي داود عنها.

وجملة هذه الحروف مما وقعت فيه الألف بعد اللام ثلاث عشرة
كلمة، أولها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلِحْ لَهُمْ خَيْرٌ﴾^(١) ، وقالوا إنها من
الكلمات التي استثناه أبو داود من الحذف^(٢) .

أقول: والله الموفق: إنني تتبعت هذه الكلمات التي قالوا إنها
مستثناة لأبي داود في مواضعها من كتابه التنزيل ، ولم أجد أن أباداود
نص على استثنائها من الحذف ولم يرد عنه ذلك ألبتة ، وإنما سكت عنها
وأغفل ذكرها سهواً منه رحمه الله أو نسياناً، بل جاء ما يؤكد ذلك عندما
تعرض لنظيره في الموضع الثاني في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(٣)
فقد ألمح إلى الحذف فقال: «بحذف الألف بين اللام والحاء وقد ذكر»^(٤) ،
فقوله رحمه الله: «وقد ذكر» إيماء إلى الحذف، ونحن نعلم أن المؤلف لا
يذكر إلا الحذف في الغالب ، بل إن كلامه هذا كالنص على الحذف، ثم
إن المؤلف نفسه كما عهد في منهجه لم يرض من غيره أن ينص على
حرف بالحذف ويسكت عن نظيره.

فذكر أن الغازي بن قيس نص على حذف ألف: ﴿إِلَّا بَكْرٌ﴾
في آل عمران^(٥) ، وسكت عن موضع غافر فقال: «وأحسبه
اكتفى بذكر هذا عن ذلك»^(٦) وفعل مثل ذلك مع نافع بن أبي نعيم
المدني حيث نص على الحذف في حرف دون نظيره فقال: «وروينا عن

(١) من الآية ٢٢٠ البقرة.

(٢) راجع فتح المنان لابن عشار ورقة ٤٤ دليل الحيران ١٠٣

(٣) من الآية ٢٢٦ البقرة

(٤) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/٢٨٦)

(٥) من الآية ٤١ آل عمران والآية ٥٥ غافر.

(٦) مختصر التبيين (٢/٣٤٤)

نافع في قوله تعالى في المائدة ﴿بُلِّغِ الكعبة﴾^(١) ، بغير ألف ، و«أحسبه
اكتفى بذكر ذلك هنالك عن هذا»^(٢) يعني قوله تعالى : ﴿يبلِّغيه﴾^(٣) .

فلماذا نحن لا نحسبه اكتفى بذكر ما ذكر عما لم يذكر سيما وقد
قال: «وقد ذكر» والمذكور لا يكون إلا محذوفاً.

وما استثناه الشيخ الخزاز لأبي داود وتابعه شراح مورده وقالوا إنه
ثابت لأبي داود، ونصوا على استثنائه، الصواب فيه أنه لم يستثنه ، وإنما
سكت عنه سهواً، ثم إن صاحب المنصف تلميذه وناظم تنزيله نسب
الحذف وأطلقه إلى المصحف الإمام وحيث حذف هو الصواب وعليه
العمل في مصاحف أهل المغرب، وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود
وأثبتوه وهو مخالف للمصحف الإمام ، ومن جملة الحروف التي سكت
عنها الإمام أبو داود قوله تعالى : ﴿أنى يكون لي غلم﴾ في موضعه
الأول^(٤) ، مما وقعت فيه الألف بعد اللام ، ونص على حذف الألف في
بقية مواضعه ، ونص أبو عبدالله الخزاز على استثنائه لأبي داود وتبعه
على ذلك شراح مورده^(٥) .

أقول: إن الإمام أبا داود لم يرد عنه الاستثناء ألبة بل سكت عنه في
موضعه الأول وأغفل ذكره، بل قال في الخمس الآيات التي جاء فيها:
«وهجاؤه مذكور»^(٦) وهجاء «غلم» لم يتقدم ، لأن هذا أول مواضعه ،
فلعله أحال على ما يشبهه، وقوله «مذكور» يشير إلى الحذف لأنه لا يذكر
إلا المحذوف إلا أنه ألح إلى حذف ألفه عند موضعي سورة مريم ، فقال:

-
- (١) من الآية ٦٥ المائدة
 - (٢) مختصر التبيين (٣/١٠٧٧)
 - (٣) من الآية ٥٦ غافر.
 - (٤) من الآية ٤٠ آل عمران.
 - (٥) انظر : تنبيه العطشان ٧٢ التبيان ٨٦ فتح المنان ٤٤ .
 - (٦) مختصر التبيين (٢/٣٤٣)

«وبغلم» و«غلم» بحذف الألف وقد تقدم ذكره كله^(١) .

فهذا منه كالتص في أن الحذف يشمل كل ما تقدم بدون استثناء
ويدخل فيه موضع آل عمران .

ولمجرد سكوت أبي داود ذهب بعض أهل المشرق إلى إثبات ألفه،
فقال الشيخ الضباع رحمه الله: «فجرى العمل على إثباته»^(٢) .

وهو مخالف للمصحف الإمام كما تقدم، كيف يصح الإثبات وقد
نص أبو عمرو الداني - في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف - والإمام
البلنسي صاحب المنصف على حذف ألفه؟^(٣) .

وإن صاحب نثر المرجان حكى الإجماع على حذف ألفه فقال: أجمع
أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما
وقع وكيفما وقع^(٤) .

وقال ابن القاضي ردّاً على من أثبتته: «والحق خلافه لأن الداني صرح
بحذفه»^(٥) ونص ابن وثيق الأندلسي على الحذف في جميع مواضعه فقال:
«بحذف الألف حيث وقع»^(٦) .

ولا إدخال إن أبا داود يخالف هذه النصوص المتوافرة ، ولو سئل
عنه لقال بحذفه موافقة لنظيره، وقد تقرّر أن السكوت لا يقتضي حكماً
أصلاً، والله أعلم .

ومن الحروف التي سكت عنها أبو داود قوله تعالى: ﴿سبل السلم﴾

(١) مختصر التبيين (٤/٨٢٦) .

(٢) سمير الطالبين (٥٨)

(٣) دليل الحيران (١١٠)

(٤) نثر المرجان (٢/٢٥)

(٥) المقنع ، ص ١٧ بيان الخلاف ٧ .

(٦) الجامع لابن وثيق ٣٤ .

في المائدة ^(١) ، ونقل في قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم﴾
في النساء ^(٢) ، إجماع المصاحف على حذف الألف ^(٣).

واستثنى أبو عبدالله الخزاز حذف الألف بعد اللام في قوله ﴿سبل
السلم﴾ وتابعه الشارح محمد بن عبدالله بن اجطأ وقال: «إنه ثابت لأبي
داود» ^(٤).

ومن الخطأ الظاهر أن نعبر عن المسكوت عنه بالاستثناء من الحذف،
ومثله في الخطأ أو أكثر منه أن نأخذ بالإثبات في كل كلمة سكت عنها
أحد العلماء ، فالمسكوت من الشيخ لا يلزم منه الإثبات وغيره نص على
حذف ألفه بل نقل بعضهم الإجماع على حذف الألف فيه حيث وقع
كالإمام الشاطبي والجعبري والإمام السخاوي وأبي عمرو الداني والليبي،
ونسب الحذف صاحب المنصف إلى المصحف الإمام حيث وقع، ثم إن
الداني رواه بسنده عن نافع بالحذف ومثله ﴿لهم دار السلم﴾ ^(٥) وخصهما
أبو عمرو الداني والشاطبي بالذكر لرواية نافع ذلك، قال الليبي: «وقد
انعقد الإجماع على حذف الألف بعد اللام حيث وقع» ^(٦)

ونص أبو عمرو الداني على حذف الألف فيه في فصل ما أجمع
عليه كتاب المصاحف، وحكى أبو بكر الليبي إجماع المصاحف على
حذف ألف ﴿سبل السلم﴾ .

وقال علم الدين السخاوي: ﴿السلم﴾ في جميع القرآن مرسوم
بالحذف، ثم إن الداني ذكره مرة ثانية ورواه بالخصوص بالحذف بسنده عن

(١) من الآية ١٦ المائدة.

(٢) من الآية ٩٤ النساء

(٣) التنزيل (٤١٣/٢)

(٤) التبيان (٨٧)

(٥) من الآية ١٢٧ الأنعام.

(٦) الدرّة الصقلية ٧١ فتح المنان ٤٥

قالون عن نافع^(١) .

ثم إن هذه الرواية عن نافع هي عمدة أبي داود وعليها يعول، يعرف ذلك كل من تأمل منهج المؤلف وطريقته فصرّح في أكثر من مرة من أنه يعتمد على مصاحف أهل المدينة ورواية نافع بن أبي نعيم^(٢).

ثم إن أبا الحسن البلنسي ناظم التنزيل وهو تلميذ المؤلف نص على الحذف في جميع الألفات الواقعة بعد اللام بدون استثناء، ونص في مقدمة كتابه المنصف أن كل ما ذكره مروى عن شيوخه ذوي الرواية والإتقان، فقال:

وإنني لما رأيت العمرا
بلغت نفسي عذرا
في رجز قصدت فيه الكشف
عن اتباع الرسم حرفاً حرفاً
دون زيادة ولا نقصان
على الذي قد جاء في القرآن
إذ كنت أخذته رواية
عن ابن لب من ذوي الرواية
وكان شيخاً خص بالاتقان
في عصره من أهل هذا الشأن
حدثني عن شيخه المغامي
ذي العلم بالتنزيل والأحكام
وكل ما ذكرته فعنه
أخذته مما استفدت منه

فهذا الإمام الذي ذكر سنده في الرسم نص على حذف الألف المعانق للام في جميع القرآن ، ولم يستثن من ذلك شيئاً ونسب حذف الألف بعد اللام إلى المصحف الإمام الذي هو إمام المصاحف المنسوخة منه سواء وقعت الألف بعد اللام المفردة أو بين اللامين ، فقال:

وحذفوا الألف بعد اللام في أءله ثم في السّلم

إلى أن قال:

من كل ما قدموا اثبتوا بلام أو اثنتين الحذف في الإمام

(١) الوسيلة ٢٦ المقنع ١٧ الجميلة ٥٢

(٢) التنزيل (٧/٢)، بيان الخلاف ٥٣.

قال أبو عبدالله الصنّهاجي مبيناً كلامه:

فذكر أن الحذف مع اللام مفردة مثل الحذف في الألف بين لامين، ونقل الحذف في ذلك كله عن مصحف عثمان-رضي الله عنه- ونسب ذلك إلى الإمام.^(١)

قال ابن عاشر: «كيف يخير في رسمها مع أنه لا مخالف لهذا العدل نصاً، وزيادة العدل مقبولة».

وقال: «وقد تقرر أن السكوت من شيخ لا يقتضي حكماً»^(٢).

وقال الإمام ابن القاضي: «اعلم أن ما ذكره الإمام الخراز في مورده عن أبي الحسن البلنسي في كتابه المنصف لأنه جرى بها العمل في زمانه على الحذف واشتهرت، وصار الناس يعتمدون عليها، وإلا فلا فائدة لذكرها بالخصوص دون غيرها» ثم قال: «فكيف وهو إمام قدوة عدل مرضي وأتى الخراز بسنده ونقله عن أئمة أجلة أعلام، فلا يرد قوله ولا وجه لخموله وعدم اعتباره».^(٣)

ومضى ابن القاضي يواصل حديثه في الدفاع عن أقوال صاحب المنصف.

وهذه الحروف التي سكت عنها الإمام أبو داود نظمها الخراز في مورده فقال مستثنياً إياها من الحذف:

.....
سوى قل إصلاح وأولى ظلام
تلاوته وسبيل السلام
ومثله الأول من غلام
وكل حلاف غلاظ لاهية
ومثله التلاقي مع علانيه
ثم فلانا لائم لازب
.....^(٤)

(١) التبيان في شرح مورد الظمان ورقة ٨٦

(٢) فتح المنان ورقة ٤٤ تنبيه العطشان ورقة ٧٢

(٣) التبيان ٨٦، تنبيه العطشان ٧٢ الوسيلة ٢٦.

(٤) دليل الحيران ١٠٣ فتح المنان ٤٤ الدرّة ١٥

وكل ما قيل في الحروف التي ذكرتها يقال في بقية الحروف وبعد كل هذه النصوص فإن عملَ المشاركة ولجان تصحيح المصاحف ومراجعتها مخالف، حيث أثبتوا الألف في بعض الكلمات، بل إنهم لم يستقروا على نهج معين فإن هذه الكلمات المسكوت عنها حذفوا بعضها، واثبتوا بعضها الآخر، وهذا مما خالف العملُ فيه النص.^(١)

وجرى العملُ عند أهل المغرب في مصاحفهم بتعميم الحذف اقتداءً بالمصحف الإمام، وهو الذي لا ينبغي العمل بخلافه.

اللام ألف وموقع الهمزة منها:

من أسباب اختلاف مصاحف أهل المشرق وأهل المغرب اختلافهم في اللام ألف وموقع الهمزة منها.

ولبيان أسباب هذا الخلاف نجد أن أبا عمرو الداني ذكر أن الطرف الثاني من اللام ألف هو اللام والطرف الأول هو الألف وعليه تقع الهمزة، وهو مذهب الخليل بن أحمد هكذا: ﴿لَامَلَانَ﴾^(٢).

وذهب الأخفش ومن معه إلى أن الطرف الأول مطلقاً هو اللام والطرف الثاني هو الألف، وعليه تقع الهمزة، وعلى هذا جرى ضبط مصاحف أهل المشرق وأبي أهل المغرب إلا اتباع أبي عمرو الداني في ضبط مصاحفهم.

وقيد أبو داود سليمان بن نجاح أن الطرف الثاني هو اللام كأبي

(١) بمراجعة عدد من طبعات المصحف المتداول بيننا (المشاركة) تبين ما ذكره الباحث من أن المشاركة يثبتون الألف في السلام و غلام وأمثالهما غير دقيق. انظر سورة الأنعام الآية رقم ١٢٧ ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ﴾ وسورة المائدة الآية رقم ١٦ ﴿سَبِّحْ اسْمَ اللَّهِ﴾ وسورة يونس الآية رقم ١٠ ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ وسورة آل عمران الآية رقم ٤٠ ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ وسورة مريم الآية رقم ٨ ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ ورقم ٣٣ ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ﴾ ورقم ٦٢ ﴿الْإِسْلَامَ﴾ وسورة يوسف الآية رقم ١٩ ﴿يَا بَشْرَى هَذَا غُلَامٌ﴾ تجدها كلها بحذف الألف.

(أسرة التحرير)

(٢) المحكم لأبي عمرو ١٩٧ كتاب النقط له ١٤٤.

عمرو الداني في حالة إذا كانت اللام ألف مظفرة ، وكان الاختيار عنده أن الطرف الأول هو اللام عند عدم التظفير فقال: «فأما الأخفش فزعم أن الطرف الأول منهما هو اللام ، وهو الأيمن ، واحتج على ذلك بأن الملفوظ به أولاً هو اللام على كل حال ، وهذا إنما كان يلزم من مخالفه لو لم تظفر اللام وتبقى على حالها»^(١) وكذلك قيدها الجعبري في شرحه للعقيلة بالتظفير ، وجعلها ثلاث صور متقاطعة ومتلاصقة ومظفرة ، وقال: «وأطلق في المقنع والتحقيق تخصيصه بهذا «لا» أي المظفرة أما هذه: «لا» فهي بعكس تلك»^(٢) .

ونقل ذلك الشيخ رضوان المخللاتي ، واختار الطرف الأول هو الألف إذا كانت مظفورة ، وغيرها الطرف الثاني هو الألف كما ذهب إليه الأخفش^(٣) واختار ذلك القلقشندي ، وقال حفني ناصف: «وهذا الخلاف لا يجري في غير المظفورة»^(٤) ورجح الإمام الحافظ أبو عبد الله التنسي مذهب الأخفش وهو أن الطرف الأول هو اللام ، وأن الطرف الثاني هو الألف ، وانتقد جميع الاعتراضات التي ترد على مذهب الأخفش ، وقال: «ولا يضر الأخفش شيء من ذلك»^(٥) .

أقول: وهو الصواب لأن الخلاف يجب أن يحصر في المظفرة كما تقدم ولم تعد الآن مرسومة بالتظفير بل ترسم متقاطعة أو متلاصقة .

وقال الشيخ بن ملوكه التونسي: «وهذا الوجه أولى من حيث أن الألف بتمامه يكون بعد اللام»^(٦) .

وقد ظهر لي وجه ثالث يبين صحة مذهب الأخفش استقراته من

- (١) أصول الضبط وكيفيته ٢٠٧
- (٢) الجميلة شرح العقيلة للجعبري ٣٧
- (٣) مقدمة المخللاتي ورقة ١٨٠
- (٤) تاريخ الأدب لحفني ناصف ٧٨ صبح الأعشى (١٦٩/٣)
- (٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٤٣٦ .
- (٦) ضبط الأسماء الموصولة ورقة ٣٣٨

الجدل الحاد بين أتباع الخليل الذي قال الطرف الثاني هو اللام، والطرف الأول هو الألف وأتباع الأخفش الذي قال بعكسه، وهذا الوجه لم أجد من ذكره أو ألمح إليه، وهو أن اللام ألف صارت بالتركيب حرفاً واحداً مستقلاً كبقية حروف الهجاء، وخاصة إذا علمنا أن بعض علماء اللغة عدها حرفاً بسيطاً غير مركب مثل بقية الحروف وتنوسي أصلها الأول أنها مركبة من «لام» و«ألف» وبهذا التوجيه يترجح مذهب الأخفش، ويزول الخلاف في موضع الهمزة منها، فتقع بحسب النطق بها على ترتيب اللفظ ليطابق الخط التلاوة فاللام هي الطرف الأول وصورة الهمزة هي الطرف الثاني موافقة للتلاوة، فهذا أسلم لتحقيق اللفظ.

أما على مذهب الخليل القائل بأن الطرف الأول هو صورة الهمزة، والطرف الثاني هو اللام يرد عليه جملة اعتراضات من أهمها أن أتباعه فرّوا من مشابهة خط الأعاجم بالتظفير، فوقعوا في التلاوة فيما فرّوا منه فيلزمهم البدء من اليسار إلى اليمين، وهذه طريقة الأعاجم، وفيه مخالفة للتلاوة حيث يضعون الهمزة قبل اللام ألف في قوله: ﴿لَا كِلُونَ مِنْهَا الْبَطُونَ﴾^(١) ونحوه كما هو معمول به في مصاحف ورش وهو مذهب المغاربة ونحو قوله: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ﴾^(٢)، كما هو مرسوم في المصحف الليبي برواية قالون عن نافع.

وما جرى به العمل في مصاحف المغرب برواية «ورش» ورواية «قالون» مخالف لا يصح العمل به ولا يؤدي الغرض من تحقيق التلاوة، وهو مناقض للأصل واللفظ والترتيب، وهذا من الخلاف الذي يجب أن يهجر ويزول العمل به، وما جرى به العمل في مصاحف أهل المشرق هو الصحيح والصواب.

(١) من الآية ٥٢ الواقعة ونحوها كثير لا يأتي عليها الحصر.

(٢) من الآية ٤ والضحي ونحوها.

الحروف الملحقة من الضبط لا من الرسم:

كان الصدر الأول من الصحابة والتابعين -رضي الله عنه- يتخرجون من نقط المصاحف، ويكرهون أن يضاف شيء إلى خط المصحف، ولو كان هذا الشيء يهدف إلى تحقيق الألفاظ وحسن الأداء إلى أن حدث اللحن والتصحيف وفشا في الناس ترخص العلماء في استعمال النقط والشكل صيانة للسان من اللحن والتحريف فأضافوا النقط والشكل للمصحف، وميّزوه بألوان مختلفة.^(١)

اختاروا اللون الأحمر للحركات والسكون والهمزة المسهلة وجميع الحروف المحذوفة وغيرها، واختاروا اللون الأصفر للهمزة المحققة، واللون الأخضر لعلامة الابتداء، فميّزوا كل ما أضيف للمصحف بلون غير السواد الذي هو خاص برسم الصحابة، وكانوا لا يجيزون استعمال السواد في الضبط.

قال أبو عمرو الداني: «فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره فلا استجيزه، بل أنهى عنه وأنكره اقتداء بمن ابتدأ النقط من السلف، واتباعاً له في استعماله لذلك صبغاً يخالف لون المداد، إذ كان لا يحدث في الرسوم تغييراً ولا تخليصاً والسواد يحدث ذلك فيه».^(٢)

وهكذا كانت المصاحف الأمهات الأولى وما نسخ منها إلى أن تعدت استعمال الألوان في المطابع الحديثة فعجزت عن تقليد المصاحف العتيقة، فلما تعسر ذلك اكتفى بتصغير هذه الحروف للدلالة على المقصود للفرق بين الحرف الملحق الذي هو من الضبط والحرف الأصلي ليطمئذ رسم الصحابة من ضبط التابعين.

والتأمل في مصاحفنا اليوم يجد أن هذه الأحرف الملحقة اتصلت بالرسوم في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون وهذا هو الذي أنكره

(١) المحكم في نقط المصاحف (١٠، ١٢).

(٢) المحكم ص ١٩، كتاب النقط ٣٠٥

السلف وكرهوه، فلو كانت متميزة بالألوان واتصلت بالرسم لكان له وجه مقبول ، أما وقد صار استعمال السواد في الرسم والضبط ، فلا يجوز اتصال الحرف الملحق بالحرف الأصلي للمحافظة على التفريق بين ما هو من الرسم وما هو من الضبط .

ومما رأته متصلاً وكان يجب أن يفصل الياء في قوله تعالى: ﴿الْمَكِينِ﴾ وشبهه^(١) وقوله: ﴿إِنِّي لَفَهِيمٌ﴾^(٢) والنون من قوله: ﴿فَنَجِي﴾^(٣) ، والواو في قوله: ﴿لَيْسُوا﴾^(٤) فهذه الحروف ومثيلاتها يجب أن تفصل عن الخط ولا تتصل بالمطة ، لأنها من الضبط ، وليس من الرسم ، وكان وصلها بالخط جائزاً ومقبولاً يوم أن كانت ترسم باللون الأحمر .

قال الشيخ القصري فيما نقله عن شيخ مدينة فاس: «إن كان وصله -الملحق- يؤدي إلى قطع سطر المصحف كياء ﴿النَّبِيِّنَ﴾ وبابه ونون ﴿نَجِي﴾ وبابه ، وألف نحو: ﴿الصَّالِحِينَ﴾ وبابه ، ونحو قوله: ﴿لَيْسُوا﴾ فلا يوصل ، بل يكون مقطوعاً على ما يقتضيه تصويره من تعريف النون ، ورد الياء ، وما لا يحدث القطع فيه شيء كالألف والواو بقي على حاله ؛ لأن المصحف أولى بالتحفظ على إثباته على أصل وضع الصحابة ، وكثيراً ما يحدثون على المحافظة على أسطر المصحف أن تقطع ولا يحدث فيه شيء»^(٥) فيجب أن ترسم الحروف الملحقة مفصولة عن الخط ولا تتصل به ، فعمل المغاربة في مصاحفهم مخالف لهذه النصوص .

(١) من الآية ٧٥ آل عمران .

(٢) من الآية ٢ قريش .

(٣) من الآية ١١٠ يوسف .

(٤) من الآية ٧ الإسراء .

(٥) طرر على مورد الظمان لجماعة من شيخ فاس ورقة ٢٥٦ .

ذكر قوله تعالى: ﴿فاداراتم فيها﴾

نص شيوخ القراءات على إلحاق الألفين في قوله تعالى ﴿فاداراتم فيها﴾^(١) قبل الراء وبعدها، أما التي بعد الدال فمتفق على إلحاقها، ولا كلام فيها، وكلامنا على الألف التي بعد الراء التي هي صورة للهمزة، ونص أبو عمرو الداني وأبو داود على إلحاق الألف بعد الراء. إلا أن تعليل الداني بحذف الألف بعد الراء يشعر بانتفاء الحاجة إلى الإلحاق حيث قال: «والهمزة حرف مستغن عن الصورة»^(٢) وتكرر هذا منه كثيراً، فقوله هذا ينبئ بعدم الإلحاق.

ونص الشيخ خلف بن أحمد القيسي على أن صورة الهمزة في هذه الكلمة لا تلحق لأنها حرف يستغنى عن الصورة^(٣).

قال الإمام التنسي: «والقياس في الثانية أن لا تلحق ويكتفي بالهمزة كما عند الجمهور في غيره» ثم قال: «فالمختار أن لا تلحق صورتها اكتفاء بالهمزة»^(٤)، وتبعه على ذلك الشيخ إبراهيم المارغني فقال: «وأما الألف التي بعد الراء فكان حقها أن لا تلحق بل يكتفي عنها بنقطة الهمزة في موضعها»^(٥).

وبعد طول نظر وتأمل في كلام العلماء الذي تقدم تعين عندي عدم الإلحاق، لأنه إذا رجعنا إلى تاريخ النقط والضبط واستعماله في المصاحف نجد أن الشيخين نص كل منهما على إلحاق الألف؛ لأن هيئة الهمزة في عصرهما كانت تصور نقطة فسوّغ ذلك إلحاق الألف صورة لها، لتزداد وضوحاً وتميزاً، فالإلحاق في مذهب من يستعمل النقط المدور له وجه مقبول آنذاك أما الآن، وقد انتهى استعمال النقط المدور وشاع استعمال

(١) من الآية ٧٢ البقرة.

(٢) المحكم لأبي عمرو ١٨١

(٣) طرر على مورد الظمان لجماعة من شيوخ فاس ٢٦١.

(٤) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٠٦

(٥) دليل الحيران للمارغني ٣٩٩

شكل الخليل صار للهمزة شكل مخصوص رأس عين مقطوعة، واستغنت عن الصورة، فانتفت الحاجة إلى الإلحاق لأن الهمزة صارت حرفاً متميزاً في الخط كبقية الحروف، وهذا الذي ينبغي أن تكون عليه المصاحف.

والذي جعلني أئين هذا وأرجحه ما رأيته في بعض المصاحف من إلحاق صورة الهمزة في قوله تعالى: ﴿يَسْتَعِذُّنَكَ﴾^(١) و ﴿يَسْتَعِزُّونَ﴾^(٢)، ونحوهما وهذا أغرب من الأول وأعجب كما هو ظاهر في المصحف التونسي برواية قالون عن نافع، والصواب أن تجعل الهمزة فوق المطة بدون إلحاق على قراءة من يهمز، وتلحق الألف على قراءة غيره والله أعلم.

ذكر قوله تعالى: ﴿إِلَى الْعِظَامِ﴾

من الحروف التي اضطرب فيها نسخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح قول الله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ﴾ في موضعه الأول^(٣)، وهذا الموضع سكت عنه وأغفله الإمام أبو داود سليمان بن نجاح، ونص على الحذف في بقية مواضعه، وليس فيها ما يشعر بتعميم الحذف، واستثنى من ذلك قول الله: ﴿أَلَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾^(٤) فإنه نص على إثباته.^(٥)

قال الشيخ الضبياع رحمه الله: «وأطلق أبو داود الحذف في سائر ما جاء من لفظه سوى حرفي البقرة والقيامة»^(٦)

والصواب أن موضع البقرة المسكوت عنه يلحق بالمنصوص عليه بالحذف حملاً على نظائره، ولنص المنصف عليه بالحذف في جميع مواضعه سوى موضع القيامة، وعليه جرى رسم مصاحف أهل المغرب.

وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود عن موضع البقرة وألحقوه

(١) من الآية ٤٥ التوبة ونحوها.

(٢) من الآية ٤٩ يونس ونحوها.

(٣) من الآية ٢٥٩ البقرة.

(٤) من الآية ٣ القيامة.

(٥) مختصر التبيين ١٢٥

(٦) سمير الطالين ٥٣

بالمنصوص عليه في موضع القيامة ، وبه جرى رسم مصاحفهم وهذا لا يصح ، وإذا كان هؤلاء القوم يأخذون بالإثبات لكل ما سكت عنه أبو داود فلم يخالفون في كلمات كثيرة مسكوت عنها وحذفوا ألفها نحو قوله : ﴿ضعفأ خافوا﴾^(١) فإن أبا داود لم يتعرض لها لا بحذف ولا بإثبات ومع ذلك حذفوا ألفها ، وكما وقع لهم أيضاً في حذف الألف بعد اللام في كلمات مسكوت عنها ، فهذا منهج مضطرب ، ولهذا المعنى أشار صاحب كشف العمى والرّين عن ناظري مصحف ذي النورين فقال :
واحذف بقوة : «ضعفأ خافوا ولا تخف إذ ضعف الخلاف»^(٢)

ثم إن هذه الكلمة رواها أبو عمرو الداني بسنده عن قالون عن نافع بالحذف ، وهذه الرواية نفسها هي عمدة أبي داود وعليها يعول كما هو معروف في منهجه وطريقته.^(٣)

ضبط قوله تعالى : ﴿قل أُنبيئكم﴾ :

ذكر أبو عمرو الداني في ضبط قوله تعالى : ﴿قل أُنبيئكم بخير﴾^(٤)

على قراءة التسهيل وجهين :

الأول : تعرية الواو من الحركة ومن علامة التسهيل ، وقدم هذا الوجه اهتماماً به .

الثاني : جعل على الواو دارة علامة لتخفيفها ، وجعل نقطة أمام الواو ، ونسب هذا الوجه لبعض أهل النقط وقال : «وهو وجه» ، ثم قال : «والأول أحسن» ، واقتصر عليه في كتابه المقنع ، وذكر الوجهين في كتابه المحكم وحسن الأول.^(٥)

-
- (١) من الآية ٩ النساء
(٢) كشف العمى والرّين ورقة ٢٥
(٣) المقنع للداني ١٧ التنزيل ١٢٥
(٤) من الآية ١٥ آل عمران
(٥) المحكم ص ١٠٨ والمقنع ص ١٣٥ كل منهما للداني .

وذكر أبو داود تعرية الواو من الدارة والنقطة، ولم يذكر غيره واستحسنه، فقال: «والأول اختار»^(١) أي أن شيوخ النقل والرواية استحسنوا التعرية واختاروه.

يدل على ذلك ما قاله الإمام حسين بن علي الرجراجي فقال: «وتعري هذه الواو من نقطة التسهيل ومن نقطة الحركة، وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجبي»^(٢). وقد نظم هذا الوجه المختار في نظمه البديع الإمام أبو عبدالله القيسي في الميمونة فقال:

فعرها من شكلها إذ كانا ليس بضم مشبع فباننا
أو اجعل النقطة في أمامه حمراء قل: علامة انضمامه
ودارة علامة التلين فوق وذا وجه فخذ تبين
والأحسن الأول قال الحافظ واختاره الشيخ فنعم اللفظ^(٣).

وتوهم المتأخرون في ضبط هذه الكلمة، فذكر الشيخ ابن القاضي أن الداني استحسن جعل الدارة والنقطة على الواو وتبعه على ذلك الشيخ المارغني والشيخ الضباع والشيخ أبو زيت حار رحمهم الله^(٤)، وهو خطأ ظاهر في نسبة استحسان النقطة والدارة إلى أبي عمرو الداني، وبهذا الضبط جرى العمل في المصاحف برواية ورش وقالون عن نافع، والصواب أن شيوخ النقل بما فيهم الإمام الحجة الداني استحسنوا تعرية الواو من الدارة ومن النقطة كما تقدم.

ثم نأتي إلى مناقشة هذه الدارة، وهذه النقطة على الواو، فقد وجه أبو عمرو الداني الدارة بالدلالة على التخفيف وقد فهم بعض العلماء

(١) أصول الضبط لأبي داود ١٣٥.

(٢) حلة الأعيان على عمدة البيان ورقة ٢٤٩.

(٣) الميمونة الفريدة ورقة ٣٣.

(٤) بيان الخلاف ٧١ دليل الحيران ٣٦٥ سمر الطالبين ١٠٣ السبيل ٩٥.

من هذا التخفيف تخفيف الهمزة كما تقدم في قول أبي عبدالله القيسي في الميمونة ، ومنهم من حملة على تخفيف الحركة كما فهمه أبو إسحاق التجيبي .

ورد الإمام التنسي توجيه أبي عمرو الداني وقال : «فليس بشيء» ، وصحح الجمع بين النقطة والدارة ، وقال : «بل النقطة علامة للهمزة المسهلة والدارة لتوهم زيادة الواو»^(١) .

ولم يرتض هذا التوجيه الإمام المقرئ عبدالرحمن المنجرة ، وردة بقوة فقال : «توجيه الداني هو الصحيح المعتبر الظاهر المعول عليه ، بخلاف ما وجهت به ليت شعري كيف تتوهم الزيادة بعد الحكم بأن النقطة علامة عن الهمزة المسهلة والواو صورة لها ، وهي زائدة هذا ما لا يقوله أضعف من عرف بالفن ، وأيضاً فعدّ أربابه أن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها فحملة على عدم الزيادة أولى»^(٢) .

وبعد كلام هذا الإمام الحجة ينبغي تجريد الواو من هذه الدارة ، ولا مكان لها هنا : لأن الواو صورة للهمزة رسمت على مراد الوصل ، فضبط المغاربة لمصاحفهم بهذه الدارة فيه مخالفة لأئمتهم ، وقد سبق أن بينا أن شيوخ النقل لم يختاروا الدارة والنقطة ، واستحسنوا وجه التعرية .

أما النقطة التي جعلت أمام الواو ، فقد جعلها أبو إسحاق التجيبي علامة لحركة الهمزة المسهلة ، وهذا أيضاً وحده مخالف لمختار شيوخ القراءات من أن الهمزة المسهلة لا تضبط ، ولا تجعل عليها الحركة .

قال الحافظ التنسي : «فلا تحرك الهمزة المسهلة إذ حركتها غير خالصة إلا ما وقع لهم في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوذِيكُمْ ﴾ و﴿ أَيْفُكَا ﴾ على غير المختار»^(٣) .

(١) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي ١٥٢ .

(٢) حواشي على الطراز للإمام المنجرة ورقة ٩ .

(٣) الطراز ١٥٢ . انظر : الميونة الفريدة ٣٣ كشف الغمام ١٠٣

وقال الشيخ المارغني: «ولا فرق في عدم تحريكها - أي المسهلة - بين ﴿أؤنبئكم﴾ وباب: ﴿أيفكاً﴾ وغيرهما على المختار المعمول به»^(١).

وحينئذ ينبغي تجريد الواو من هذه النقطة وهذه الدارة فلا مكان لهما هنا كما جرى العمل به في مصاحف المغرب ، والأولى في الاستعمال - وهو ما يقتضيه كلام الخراز وغيره - أن يكتفى بنقطة فوق الواو علامة للتسهيل فقط .

قال الشيخ المارغني: «كلام الناظم يقتضي جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل» ثم قال: «وهذا الوجه حسن ، وهو الذي يعطيه القياس»^(٢)

أقول : وعلى هذا الوجه جماعة من العلماء المحققين كما تقدم ، وإن الشيخ المارغني خالف ما قرره سابقاً ، واختار العمل على غير ما يقتضيه كلام الخراز في نظمه متوهماً أن أبا عمرو الداني استحسن جعل الدارة والنقطة على الواو ، فقال: «العمل عندنا في تونس في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني ، وهو جعل الدارة على الواو وجعل نقطة أمام الواو»^(٣) ، والصواب الاكتفاء بنقطة فوق الواو علامة للتسهيل فقط ، وما جرى به العمل في مصاحف المغرب مخالف لكلام العلماء . والله أعلم .

ذكر رسم قوله تعالى: ﴿حق تقاته﴾

نقل أبو داود في كتابه مختصر التبيين لهجاء التنزيل اختلاف المصاحف في رسم هذا الحرف «تقاته» الواقع في قوله تعالى: ﴿اتقوا الله حق تقاته﴾^(٤) ففي بعض المصاحف بإثبات الألف ، وفي بعضها الآخر

(١) الطراز ١٥٢ انظر: بيان الخلاف ٧١ الدرة الجلية ٢٢

(٢) دليل الحيران ٣٦٥ حلة الأعيان ١٤٩

(٣) دليل الحيران ٣٦٥ سمير الطالبين ١٠٣ .

(٤) من الآية ١٠٢ آل عمران .

بحذفها مع اتفاقهم على عدم رسم الياء، وأطلق للكاتب أن يختار ما يشاء^(١).

أقول: إن هذا الخلاف الذي أطلقه أبو داود وعدم رسم الياء يجب أن يعزى إلى مصاحف أهل العراق فقط، لا إلى غيرها ففي كلام أبي داود رحمه الله نوع من الإجمال، يوهم أن الخلاف شائع في جميع مصاحف الأمصار.

وكان ينبغي أن تخصص به مصاحف أهل العراق دون بقية المصاحف، وكلام الداني صريح في ذلك، وترجمة الباب أصرح منه فذكره في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق، ونسب الخلاف في الحذف والإثبات إلى مصاحفهم وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة، وهي نظم للمقنع فتكون بقية المصاحف بحذف الألف وإثبات الياء.^(٢)

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: وهو ممن تأملوا المصحف الإمام: «تقائه في الإمام أربعة أحرف ليس فيها ياء ولا ألف، وذكر علم الدين السخاوي في شرحه على العقيلة أنه رآها في المصحف الشامي بالياء في الموضوعين.^(٣)

وقال الجعبري في الجميلة والمخللاتي في الإرشاد: أن بقية المصاحف بالياء^(٤).

أقول: وهو الأقوى من جهة النقل، ومن جهة الأصل، ومن جهة القياس فنظيره المتقدم في قوله تعالى: ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾^(٥) ذكره أبو عمرو الداني أنه مرسوم بالياء فيما رواه عن نافع، واتفقت عليه

(١) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٣٦١/٢)، التبيان ١٧٨.

(٢) المقنع ٩٩ الدرة الجلية ٤٩، تنبيه العطشان ١٣٨.

(٣) الوسيلة ورقة ٨٤

(٤) الجميلة للجعبري ١٠٧، إرشاد القراء ١٠٧

(٥) من الآية ٢٨ آل عمران

مصاحف أهل العراق. (١)

ووقع للشيخ الضباع رحمه الله سهو فنسب الخلاف واختيار الياء إلى أبي داود ، في حين أنه لم يتعرض له في موضعه من السورة (٢)
وعلى هذا يترجح الحذف في غير مصاحف أهل العراق وما عليه مصاحف أهل المغرب برواية ورش وقالون مخالف لأصولهم العتيقة .

ذكر قوله : «سقاية» و «عمارة» :

سكت الشيخان أبو عمرو الداني وأبو داود عن «سقاية» و«عمارة» من قوله تعالى: ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام﴾ (٣) ، ولم يذكرهما صاحب مورد الظمان ، ولم يتعرض لهما شراح مورده ، ولا ذكرهما الشيخ عمر البينوني صاحب البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمان ، ولم يذكرهما علماء فاس الذين تعقبوا نظم الحرّاز، وبيّنوا مسائل وأمور علمية فانت الشيخ الحرّاز في كتاب طرر على مورد الظمان رحم الله الجميع. (٤)

ونظراً لسكوت هؤلاء العلماء رسمت : «سقاية» و«عمارة» في مصاحف أهل المغرب وأهل المشرق بمختلف الروايات بإثبات الألف فيهما، وبه جرى العمل .

فإن سكوت هؤلاء العلماء لا يبرر إثبات الألف فيهما لأمر:

الأول: أن الكلمة إذا كانت فيها قراءات يتعين عند جميع العلماء حذف الألف ، وهذا النوع من الحذف يطرد في جميع الكلمات المختلف فيها بالحذف والإثبات ويسمى هذا الحذف حذف إشارة . فقياس القراءة الأخرى يوجب أن تكون «سقاية» و«عمارة» محذوفتي الألف .

(١) المقنع للداني ١٠ ، ٩٩

(٢) سمير الطالين ٨٦

(٣) من الآية ١٩ التوبة .

(٤) بيان الخلاف والتشهير ، البسط والبيان ، طرر على مورد الظمان كلها مخطوطة .

الثاني: هناك نصوص ذكرها العلماء وتأملات في المصاحف تدل على الحذف فيهما، قال ابن الجزري: «وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كقيامه وجمالة، ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نص على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما، وهذه الرواية -رواية ابن وردان عن أبي جعفر- تدل على حذفها منهما: إذ هي محتملة للرسم»^(١).

ونظم هذا المعنى الشيخ محمد الفيلاي، فقال:
سقاية عمارة بالحذف في ألفيهما بغير خلف
وقال في النشر ففي المصاحف أعني القديمة بغير ألف^(٢)

ونص على الحذف فيهما الشيخ محمد العاقب في كتابه كشف العمى والرین عن ناظري مصحف ذي النورين في باب حذف الألف بعد الميم.^(٣)

الثالث: أن أصل ألف «سقاية» ياء، فحملها على ذوات الياء المحذوفة الألف أولى، و«عمارة» لها نظائر في الحذف.

وعليه يتعين حذف الألف فيهما رعاية لقراءة ابن وردان بخلفه بضم السين وحذف الياء بعد الألف في «سقاية» وفتح العين وحذف الألف في «عمارة» ولا أدري لماذا أغفل نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح عن هذه النصوص المتوافرة، وجرى العمل بخلافها.

ضبط قوله تعالى: ﴿تلقائي﴾ وبابه:

نظرت كلام علماء القراءات وهجاء المصاحف في نحو قوله تعالى: ﴿من تلقائي نفسي﴾^(٤) ومثيلاتها مما وقع قبل الهمزة فيه ألف، فذكروا أن الياء تحتمل ستة أوجه.

- (١) النشر في القراءات العشر (٢/٢٧٨)
- (٢) إيقاظ الإعلام لوجوب اتباع رسم الإمام (٢٧)
- (٣) كشف العمى والرین ٦٥ نثر المرجان (٢/٥٣٩)
- (٤) من الآية ١٥ يونس و٨٠ النحل و١٢٨ طه و٤٨ الشورى.

نص أبو عمرو الداني على هذه الستة ، واختار منها أن تكون صورة للهمزة فقال في كتابه المحكم: «فإذا نقطت هذا الضرب على الوجه الأول الذي هو المختار جعلت الهمزة نقطة بالصفراء في الياء نفسها لأنها صورة لها»^(١)

وقال في كتابه المقنع «وهو عندي في هذه المواضع أوجه»^(٢) أما أبو داود فذكر أنه يذكر وجهاً واحداً يعمل عليه دون سائر الوجوه ، فهو المعتمد عليه ، فقال: «وأنا اذكر منها وجهاً واحداً يعمل عليه» ثم قال: «وأما الياء الزائدة في يونس والنحل وطه والشورى، فإن الهمزة تقع هناك تحت الياء لاحتمال أن تكون صورة للهمزة»^(٣) .

ورجح هذا الوجه أعني أن تكون الياء صورة للهمزة أبو إسحاق التجيبي ، وقال: «وهو أحسن الوجوه» وقرره الإمام الرجراجي فقال: «وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو عمرو في كتابه المقنع والمحكم، واختاره أيضاً أبو داود والتجيبي»^(٤)

وصوب هذا الوجه الإمام الحافظ التنسي فقال: «على أن الصواب عندي جعل الهمزة الصفراء تحت الياء لأنها صورة لها، فلا ينبغي جعلها في السطر مع وجود صورتها»^(٥) .

أقول: وهذا هو الصواب ، لأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها، فحمله على عدم الزيادة أولى كما تقدم في نصوص العلماء، ويقويه

(١) المحكم في نقط المصاحف (المخطوط) ٧٥ ، لأن المطبوع الذي حققه د. عزة حسين فيه نقص مقدار عشر لوحات لاعتماده على نسخة يتيمة حسب اجتهاده، والواقع أن نسخ الكتاب المتوفرة في الخزانة الحسنية أكثر من ست نسخ كاملة فالكتاب لا يزال بحاجة إلى تحقيق لسد النقص . انظر: فهرس الخزانة الحسنية ج ٦ ص ٧٥ .

(٢) المقنع للداني ١٤٢ كشف الغمام ورقة ٧٧ .

(٣) أصول الضبط ٢٧١ .

(٤) حلة الأعيان ٢٦٦ .

(٥) الطراز في شرح ضبط الخراز ٣٨٢ .

القياس على قوله تعالى: ﴿لَتَنوُوا بِالْعَصْبَةِ﴾^(١) وقوله: ﴿أَن تَبوُوا بِإِثْمِي﴾^(٢).
وحيثئذ يجب في ضبطه أن تعرى الياء من الدارة وتوضع الهمزة
تحتها كما هو الحال في المصحف برواية حفص عن عاصم وجرى به عمل
أهل المشرق.

وخالف أهل المغرب شيوخهم في ضبط مصاحفهم برواية ورش
وقالون فجعلوا الدارة على الياء علامة لزيادتها وجعلوا الهمزة في السطر
بعد الألف ، وهو وجه مرجوح لم يقل به إلا صاحب المورد، وخالفه
شراحه، والأول هو الصحيح وعليه أئمة هذا الفن. والله أعلم.

ضبط قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾:

ذكر علماء القراءات في ضبط قوله تعالى: ﴿مَالِكٌ لَا تَأْمَنَّا عَلَى
يُوسُفَ﴾^(٣) سبعة أوجه ، ثلاثة منها على قراءة الإخفاء وأربعة منها على
قراءة الإدغام مع الإشمام.

وأصل الكلمة: «تأمننا» ورسمت في جميع المصاحف بنون واحدة
بعدها ألف لتحتمل جميع القراءات ، واختلف العلماء في ضبطها على
قراءة الإدغام مع الإشمام:

الأول: أن تجعل نقطة حمراء بين الميم والنون فوق المطة قليلاً،
وتجعل على النون علامة التشديد هكذا «تَأْمَنَّا».

الثاني: أن تجعل نقطة حمراء بين النون المشددة والألف وتشدد
النون هكذا «تَأْمَنَّا».

الثالث: أن تجعل بعد الميم جرةً علامة السكون ، وتجعل بعد الجرة
نقطة وتشدد النون هكذا: «تَأْمَنَّا»

(١) من الآية ٧٦ القصص.

(٢) من الآية ٢٩ المائدة

(٣) من الآية ١١ يوسف.

الرابع: مثل الوجه الذي قبله إلا أنك تبقى النقطة في محلها.

أما على قراءة الإخفاء ففي ضبطه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تلحق نوناً حمراء بين الميم والنون وتجعل حركتها نقطة حمراء، وتجعل علامة التشديد على النون السوداء.

الثاني: أن تجعل في محل النون المحذوفة نقطة حمراء لا غير، وتجعل علامة التشديد على النون الكحلاء، وهذا الوجهان ذكرهما أبو عمرو وأبو داود وأبو إسحاق التجيبي^(١).

الثالث: ذكره الإمام حسين بن علي الرجراجي ونسبه لبعض شراح مورد الظمان، وهو أن تعري الحرفين أعني النونين من العلامتين تعري النون السوداء من التشديد وتعري النون الحمراء الملحقة من النقطة^(٢)، ونص على هذا الوجه أيضاً الإمام الحسن بن علي المنبهي الشباني^(٣).

ولولا مكانة أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي ورسوخهم في هذا العلم لكان هذا الوجه أحقها بالصواب، لأن وضع علامة التشديد على النون السوداء يدل على الإدغام الكامل، ويتعارض مع ما أجمعوا عليه وقالوا: «لا تشدد لفظاً على رواية الإخفاء».

قال المقرئ عبد الرحمن بن إدريس المنجرة في ردّه على من يجعل علامة التشديد على قراءة الإخفاء يقصد الإمام التنسي فقال: «لا يصح ولا يتبع عليه والمعتمد، هو الذي عليه العمل إخفاء الحركة ولا شدّ معه»^(٤).

وحاصل كلام ابن عاشر: «أن علامة التشديد لا تجعل مع إلحاق النون»^(٥).

(١) المحكم الداني ٨٣ أصول الضبط لأبي داود ٨٩ .

(٢) حلة الأعيان ١٠٩

(٣) كشف الغمام ٧٤ .

(٤) حواشي الزياتي ٣٢ ، حواشي المنجرة ١٤ الطراز ٣٣١ .

(٥) فتح المنان لابن عاشر (٦١) .

وقال الإمام ابن القاضي: «هذا هو المشهور وبه العمل وغيره باطل»^(١).

وبناء على كلام العلماء ينبغي أن تلحق النون الحمراء مفصولة فوق المطة، ولا تشدد النون الثانية الكحلاء على قراءة الإخفاء كما جرى به العمل في مصحف الجزائر برواية ورش.

وجرى العمل في بقية المصاحف برواية ورش وقالون على تشديد النون، وهو مخالف لنصوص الأئمة ولا يتوافق مع غرض التلاوة.

ضبط قوله تعالى: ﴿أفيدة﴾:

لم يتعرض الشيخان إلى رسم وضبط قوله تعالى: ﴿فاجعل أفيدة من الناس تهوي إليهم﴾^(٢) كما لم يذكرها الشاطبي ولا الخزاز في نظمه، ولا شراح مورده، ولا ذكرها ابن القاضي الذي التزم أن يذكر ما سكت عنه التزليل في بيانه.

رسمت الهمزة في كلمة «أفيدة» بدون صورة للهمزة وهو موافق لقراءة الجماعة وللقياس، وهي كذلك مرسومة في مصاحف سائر الأمصار في وقتنا هذا بمختلف الروايات، وهذا مما غفل عنها رجال تصحيح المصاحف ومراجعتها، لأن المحفوظ والمنصوص خلاف ذلك حيث ذكر محمد غوث النائطي عن صاحب الخزانة، فقال: «الهمزة بعد الفاء مرسومة بالياء في هذا الموضع خاصة على غير القياس للإشتمال على القراءتين لأن هشاماً عن ابن عامر قرأ في أحد وجهيه: ﴿أفيدة﴾ بالياء الساكنة بعد الهمزة، وقال صاحب الخلاصة: «ورسمت الهمزة خاصة بالياء في جميع المصاحف» ونسب ذلك إلى الإرشاد للشيخ أبي منصور الماتوريدي وإلى شرح الشاطبية لملا عماد، وإلى رسالة الجزري في الرسم وقال: «كلهم نصوا على رسم الهمزة هنا خاصة بالياء».

(١) بيان الخلاف والتشهير (١١).

(٢) من الآية (٣٧) من سورة إبراهيم

وقال ملا عماد : «أن الياء على أحد وجهي هشام ليست صورة
للهمزة بل هي ياء حقيقية ، وعلى قراءة الجماعة هي صورة الهمزة على
خلاف القياس»^(١).

ونظراً لخلو كلام العلماء في المراجع والمصادر المتوفرة عندي أكثر
من الاقتباس والاستشهاد لرسم هذه الكلمة من كتاب نثر المرجان لصاحبه
محمد غوث النائطي رحمه الله .

وبناء عليه يجب على نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح أن
يعيدوا النظر ويرسموا الياء في هذا الموضوع خاصة ، رعاية لقراءة هشام .

حذف الألف من قوله : ﴿مهدا﴾ :

من الكلمات التي لم يذكرها أبو داود في كتابه التنزيل قوله
تعالى : ﴿الذي جعل لكم الأرض مهدا﴾ في موضعه الأول في سورة
طه^(٢) ، وذكر الموضع الثاني في سورة الزخرف^(٣) ، وقال :
﴿وفيه : ﴿مهدا﴾ بحذف الألف وقد ذكر^(٤) فيدل قوله : ﴿وقد ذكر﴾ على
الحذف ظناً منه أنه قد ذكره وهو لا يذكر في الغالب إلا المحذوف ، ولكن
تركه سهواً أو نسياناً .

ومن جهة أخرى فإن فيه قراءتين مما يترجح بها الحذف رعاية لقراءة
من قرأ بالحذف .

ومن جهة ثانية إن أبا عمرو الداني روى هذا الحرف بسنده عن قالون
عن نافع بالحذف بخصوصه ، ثم عمم الحذف بصيغة تشعر بالتعميم
فقال : «حيث وقع»^(٥) .

(١) نثر المرجان (٣/٣٦٥) النشر (٢/٢٩٩)

(٢) من الآية (٥٢) طه .

(٣) من الآية (٩) الزخرف .

(٤) التنزيل (٣/١٠٩٧)

(٥) المقنع للداني (١٢)

وهذه الرواية نفسها هي عمدة المؤلف أبي داود وعليها يعول، يعرف ذلك كل من تأمل منهج المؤلف وطريقته في التصنيف.

وبعد هذا لم يبق مجال للقول بأن الأصل في المسكوت عنه الإثبات كما شاع ذلك عند أهل المشرق، وكما ذكر ذلك الرجراجي حيث قال: «واستثنى منه الناظم لأبي داود اللفظ الأول منه في القرآن فإنه محمول عند أبي داود على الإثبات»^(١).

أقول: بل إنه محمول عند أبي داود على الحذف، بل إنه يتعين ذلك وهو الصواب الذي لا ينبغي سواه.

حذف الألف في قوله: ﴿طائرکم﴾

نص أبو داود على حذف الألف التي بعد الطاء في جميع ألفاظ: «الطير» في القرآن^(٢)، وروى جميع هذه الألفاظ أبو عمرو الداني بسنده في الباب المروي عن قالون عن نافع بالحذف إلا موضع يس في قوله تعالى: ﴿قالوا طائرکم معکم﴾^(٣)، فقد سكت عنه، فلم يتعرض له لا بحذف ولا بإثبات في كتابه المقنع وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة وهي نظم للمقنع، واستثناه له من الحذف شراح مورد الظمان، ونصوا على إثبات ألفه لأبي عمرو الداني^(٤)، وتبعهم على ذلك الشيخ الصباغ رحمهم الله^(٥)، وبه جرى العمل في المصحف الليبي برواية قالون عن نافع.

وحجتهم أن الداني سكت عنه، والمسكوت كما أسلفنا غير مرة لا يقرر حكماً، والظاهر المتبادر من كلام الداني نفسه الحذف لأنه قال في

(١) تنبيه العطشان للرجراجي (٩٥)

(٢) التنزيل (٣٤٥/٢).

(٣) من الآية (١٨) يس.

(٤) التبيان (٩٥) تنبيه العطشان (٨٠) فتح المنان (٤٩) دليل الحيران (٧٧).

(٥) سمير الطالين (٥٢).

أول مواضعه في آل عمران: «حيث وقع»^(١) فصيغة التعميم نص في تعميم الحذف، ثم تعرض لبقية مواضعه بالتعيين دون أن يذكر موضع يس، وأحسبه اكتفى بصيغة التعميم عن ذكره.

ثم إن أبا داود نقل في موضع الأنعام إجماع المصاحف على حذفه، وأورده ضمن الأمثلة التي اجتمعت المصاحف على حذفها^(٢) ونص الليب في شرح العقيلة على حذفه في موضع النمل^(٣).

ومن هنا يسقط الخلاف ويثبت الحذف طرداً للباب وتقليلاً للخلاف وموافقة لنظائره، وهو الذي يجب أن تكون عليه المصاحف.

حذف الألف في قوله: ﴿فخارج ربك﴾:

نص أبو عمرو الداني وأبو داود على إثبات الألف في قوله تعالى: ﴿فخارج ربك﴾ بعد الراء^(٤)، وعزا ذلك إلى إجماع المصاحف، وجرى العمل على إثبات الألف في سائر المصاحف في الشرق والغرب في زماننا هذا^(٥).

وقد كنت أشك في هذا الإجماع الذي ذكره أبو عمرو وأبو داود وجرى به العمل لما تلقيناه عن شيوخوا أن كل كلمة قرآنية وردت فيها قراءات يجب أن تكون محذوفة الألف رعاية لهذه القراءة، وهو ما يسمى بالحذف الإشاري، ولأن الرسم بإثبات الإلف يسقط قراءة عبدالله بن عامر الشامي بحذف الألف.

ثم بعد بحث طويل في المخطوطات التي تهتم بهذا العلم المهجور ظفرت بنص لعلم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) وهو ممن جمعوا بين

(١) المقنع للداني (١٠ ، ١١).

(٢) التنزيل (٤٨١/٣)

(٣) الدرر الصقلية (٢٥)

(٤) من الآية ٧٢ المؤمنون.

(٥) انظر: المقنع للداني (٩٦) التنزيل (٨٩٤)

الرواية عن الشيوخ والتأمل للمصاحف الأمهات، فقال: «وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي: ﴿فخرج﴾ بغير ألف، ولقد كنت قبل ذلك أعجب من ابن عامر كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم، ويسقطها في قراءته، حتى رأيتها في هذا المصحف فعلمت أن إطلاق القول في جميع المصاحف ليس بجيد ولا ينبغي لمن لم يطلع على جميعها دعوى ذلك»^(١).

وقال ابن وثيق الأندلسي: «وقال بعض المتأخرين رأيت في مصحف الشاميين الذي يقال إن عثمان رضي الله عنه بعث به إلى الشام: ﴿فخرج ربك﴾ بغير ألف»^(٢).

وعلى هذا يتعين حذف الألف رعاية لقراءة ابن عامر وهو أشمل للقراءتين برسم واحدة، وما جرى به العمل فيه مخالفة.

حكم لفظ ما اشتق من: ﴿البركة﴾

نص أبو داود سليمان بن نجاح على حذف الألف بعد الياء من قوله تعالى: ﴿كتب أنزلناه إليك مبرك﴾ في سورة ص^(٣)، ولم يرد عن المؤلف في هذا الموضع ما يشعر بتعميم الحذف وسكت عن موضعي سورة الأنعام^(٤)، وموضع الأنبياء^(٥)، وعلى ما نص عليه أبو داود جرى العمل في رسم مصاحف أهل المشرق أي بحذف الألف في موضع ص وإثبات الألف فيما عداه تقليداً منهم لما قيل أن المسكوت عنه أصله الإثبات، وهذا فيه مخالفة لأن أبا عمر والداني نص على الحذف فيهن في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف وقال حيث وقع^(٦)، وبالحذف جرى العمل في مصاحف أهل المغرب، وهو الذي لا ينبغي خلافه.

(١) الوسيلة في شرح العقيلة ورقة (٣٦).

(٢) الجامع لابن وثيق ١١١ شرح ملاء علي (٨٧).

(٣) من الآية (٢٩) سورة ص.

(٤) من الآية (٩٢) و(١٥٥) الأنعام.

(٥) من الآية (٥٠) الأنبياء.

(٦) المقنع للداني، ص ١٨.

وكذلك سكت أبو داود عن قوله تعالى: ﴿مباركاً﴾ المنصوب الواقع في آل عمران ومريم والمؤمنون^(١)، ونص على الحذف في الموضع الأخير من قوله تعالى: ﴿ونزلنا من السماء ماء مباركاً﴾^(٢) ولم يرد فيه ما يشعر بتعميم الحذف في جميع المواضع، وعلى هذه التفرقة بين المنصوص عليه والمسكوت عنه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق.

ونص أبو عمرو الداني في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف على حذف الألف وعليه عمل أهل المغرب في مصاحفهم، وهو الذي لا ينبغي العمل على خلافه.

ومما سكت عنه المؤلف أبو داود قوله تعالى: ﴿تبرك﴾، وقد وردت في تسعة مواضع ونص على الحذف في الموضعين الأخيرين في قوله تعالى: ﴿تبرك اسم ربك﴾ وفي قوله: ﴿تبرك الذي بيده الملك﴾^(٣).

ولم يرد عنه في الموضعين ما يشعر بتعميم الحذف، وعلى ما ذكره أبو داود جرى عمل أهل المشرق في مصاحفهم^(٤).

والصواب الذي لا ينبغي خلافه أن الحذف يشمل جميع هذا اللفظ طرداً للباب، وحملاً على نظائرها، وإن أبا عمرو الداني نص على الحذف في جميعهن ثم قال: «حيث وقع»^(٥) وذكر ذلك في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف، ونص على حذف الألف في جميع هذه الألفاظ حيث وقعت الإمام ابن وثيق الأندلسي^(٦)، فالعمل بالإثبات في بعضها والحذف في بعضها الآخر لا مبرر له وهو منهج مضطرب، لأن هؤلاء الذين يأخذون بالإثبات لكل مسكوت عنه مع نقل الإجماع على حذفه خالفوا

(١) من الآية ٩٦ آل عمران ، ٣١ مريم ، ٢٩ المؤمنون .

(٢) من الآية ٩ ، سورة ق .

(٣) من الآية ٧٨ الرحمن والآية ١ الملك

(٤) مختصر التبيين (٤/٣٢١)

(٥) المقنع للداني (١٨)

(٦) الجامع لابن وثيق ٤٠

هذه القاعدة وحذفوا الألف من كلمات مسكوت عنها.

حذف الألف في قوله: ﴿سموات﴾

ذكر أبو عمرو الداني وأبو داود إثبات الألف بعد الواو في قوله تعالى: ﴿فقضيهن سبع سموات﴾ في سورة فصلت خاصة دون بقية مواضعه ذكرها الداني في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف عن محمد ابن عيسى^(١) وتبعه على ذلك الإمام أبو داود^(٢) ، وذكر أبو بكر اللبيب في شرح العقيلة أن الصحابة رضي الله عنه رسموها كذلك^(٣) ، وبه جرى العمل في جميع المصاحف. يحذف الألف بعد الميم ، وإثبات الألف بعد الواو.

وإني قد عثرت على نص لعلم الدين السخاوي يخرق هذا الإجماع ، ويجعل هذه الكلمة تدرج مع نظائرها ولا يعتد بهذه الخصوصية فقال: «وهذا الذي ذكره أبو عمرو الداني فيه نظر فإني كشفت المصاحف القديمة التي يوثق برسمها وتشهد الحال بصرف العناية إليها ، فإذا هم قد حذفوا فيها الألفين من «سموات» في فصلت كسائر السور، وكذا رأيتها في المصحف الشامي».

ثم قال: «فهذا يحتاج إلى تثبت ونظر ، ولا ينبغي أن يحكم بأن الألف ثابتة في سورة السجدة بإجماع»^(٤) فهذا النص يطل دعوى الإجماع ، وينبغي أن يجري في هذه الكلمة الخلاف على الأقل ، تقليلاً للخلاف ، وموافقة لنظائرها ، إذا رسمت على ما ذكره السخاوي.

ذكر قوله تعالى: ﴿بأيدي﴾:

مما لفت انتباهي في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون ضبط قوله

(١) المقنع للداني ١٨ ، والآية رقم ١٢ فصلت.

(٢) مختصر التبيين (١/٣٢١)

(٣) الدرر الصقلية ٢٦ الجامع لابن وثيق ٤٠

(٤) الوسيلة في شرح العقيلة ورقة ٤٥

تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنِينَهَا بِيْدٍ﴾^(١) حيث ضبط نساخ مصاحف المغرب قوله تعالى: ﴿بِيْدٍ﴾ بالجرّة، وهي تشبه الفتحة -على الياء الأولى، وهذا الضبط يوهم أنها فتحة وخاصة لدى المبتدئين، وجعلوا الدّارة علامة السكون على الياء الثانية، وأيضاً يوهم أنها ساكنة سكوناً ميباً، ولا تتميز الياء الزائدة من الساكنة التي يقرعها اللسان إلا بتغاير العلامتين، علامة السكون، وعلامة الزائدة.

والذي أوجب هذا اللبس هو عدم الاتفاق على المفاهيم، معنى علامة السكون المدور عند المغاربة غير معناه عند المشاركة، فأوليك عندهم علامة للسكون وعلامة للحرف الزائد، وهؤلاء عندهم علامة للزائد فقط.

أما على ضبط المشاركة واختيارهم علامة السكون رأس خاء كما هو مذهب الخليل، فلا إشكال فيه، وهو الصواب كما هو ظاهر في مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم.

ولقد تأملت ضبط هذه الكلمة سنين طويلة في المراجع والمصادر، فتبين لي بعد جهد وعناء أن هذه الجرّة -تشبه الفتحة- هي علامة السكون عند أهل الأندلس قديماً، وأصلها رأس خاء، فحذفوا رأسها وأبقوا مطتها، وإلى عصر أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) وأبي داود (ت ٤٩٦هـ) وما بعدهما كانوا يضبطون مصاحفهم بالنقط المدور نقط أبي الأسود الدؤلي^(٢)، فكانت هذه الجرّة تؤدي الغرض المقصود، لأنها متميزة عن النقط المدور، ولا تلتبس به، لأن الحركات كانت على شكل نقط مدور والسكون جرّة.

ولما تدرج الناس باستعمال شكل الخليل، وشاع استعماله في المصاحف صارت هذه الجرّة التي تقع على الياء الأولى مساوية للفتحة التي هي من شكل الخليل، ولم يغير المتأخرون هذه الجرّة، كما غيروا واستبدلوا نقط أبي الأسود بشكل الخليل، فهي أثر من آثار النقط المدور

(١) من الآية ٤٧ والداريات.

(٢) انظر: المحكم لأبي عمرو ٦٨ الطراز للتنسي ٢٢٣.

وكان يجب أن تزول بزوال النقط المدور لأنها منه، ولأنها لا تناسب إلا
نقط أبي الأسود الدؤلي، لذا يجب أن تستبدل بغيرها كما استبدل غيرها،
وينهي العملُ بها كما انتهى العملُ بمثيلاتها.

رسم قوله تعالى: ﴿يَنْبِؤا﴾

من الحروف التي خالف فيها نساخ مصاحف المغرب أصولهم العتيقة
قوله عزّ وجلّ: ﴿يَنْبِؤا الإنسان يومئذ﴾ في سورة القيامة^(١)، لم يذكر فيها
أبو داود سليمان بن نجاح إلا الرسم بالواو والألف، ولم يرو فيها أبو
عمرو الداني عن محمد بن عيسى الأصبهاني إلا الرّسم بالواو والألف،
كذلك، وأكد ذلك بتبعه لمصاحف أهل العراق فرآها لا تختلف في رسم
ذلك كذلك، وبه جرى العمل في سائر المصاحف عند المشاركة
والمغاربة^(٢).

فعمل أهل المشرق موافق لأصولهم العتيقة، وعمل أهل المغرب
برسم هذه الكلمة بالواو والألف مخالف لأصولهم العتيقة.

ويظهر من كلام الشيخين اتفاق المصاحف على رسمها بالواو والألف
في حين أن هناك نصوصاً تدل على اختلاف المصاحف فيها، والاتفاق
حاصل في مصاحف أهل العراق فقط لا يتعداها بالواو والألف^(٣).

فقد نقل الإمام الشاطبي في العقيلة فيها الخلاف، وذكر أبو بكر ابن
أشته في كتاب علم المصاحف أنها مرسومة بالألف في الإمام^(٤) وقال علم
الدين السخاوي: «بالواو والألف لأهل الكوفة، وبإسقاط الواو لأهل
المدينة» ثم قال: «ورأيت في المصحف الشامي بغير واو»^(٥).

(١) من الآية ١٣ القيامة.

(٢) المقنع للداني ٥٦ التنزيل لأبي داود (٤/١٢٤٤).

(٣) المقنع للداني (٥٦)

(٤) الدرّة الصقيلة ورقة ٤٧.

(٥) الوسيلة في شرح العقيلة ورقة ٨١.

وقال ابن أخطا معقّباً على كلامه: «فظاهر كلامه أن الألف من غير واو هو الراجح عملاً على مصاحف أهل المدينة مع أنه قوّى ذلك برؤيته بغير واو في المصحف الشامي»^(١).

وقال ابن عاشر: «ونقله مؤذن بترجيح القياس»^(٢)، يقصد أن ترسم بالألف دون واو، ومن هذه النصوص يترجح فيها الرسم بالألف على القياس في المصاحف برواية ورش أو قالون أو لغير الكوفيين اتباعاً لأصولهم العتيقة، وما جرى به العمل في مصاحف أهل المغرب مخالف للأصل، والله أعلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) التبيان في شرح مورد الظمان ورقة ١٥٣.

(٢) فتح المنان لابن عاشر ورقة ٩٣.

خلاصة هذا البحث وثمراته

وبعد أن انتهيت من تدوين هذا البحث الذي استغرق مني جهوداً مضيئة، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. أحمده سبحانه وأشكره وأستعينه وأستغفره.

مرت علي القرآن الكريم العصور والدهور المتتابعة، ولا يزال غضباً طرياً بدون زيادة ولا نقصان، ومن حفظ الله له عناية المسلمين به عناية عظيمة تفوق الوصف، فكرس علماء القراءات جهودهم ولم يدخروا وسعاً في بيان حروفه ومعانيه، ووصفوا هجاء حروفه بالوصف والإحصاء الدقيق.

ولما كان تعدد المصاحف، وكثرت الاختلافات والمصطلحات في الرسم والضبط قد يحير القارئ والمتأمل كان لابد من بذل الجهود في التقريب بين وجهات نظر المشاركة والمغاربة ومحاولة إيجاد صلة تجمع بينهما، بعد بيان الأسباب التي أدت إلى التعدد والاختلاف، فكان هذا البحث موفقاً بهذا الغرض، إن شاء الله.

ومن ثمرات هذا البحث ونتائجه

- ١ - بيان الصلة القوية بين الرسم العثماني والقراءات خصوصاً وبينه وبين اللغة العربية عموماً، لا جفوة ولا قطيعة بينهما البتة، فالرسم العثماني حجة قطعية عند أهل اللغة.
- ٢ - بيان فصاحة الرسم وبلاغته في تأدية وجوه القراءات وأصواتها ومن خلال ذلك فندت شبهات الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني بالرسم القياسي، وهي مبنية على جهل بعلاقته التي لا تنفصم بوجوه القراءات، وعلى جهل بصلته التي لا تنفصم باللغة العربية. فتبين لي واتضح من خلال العرض السابق أن الرسم العثماني ليس

غريباً على اللغة العربية، وليس فيه تناقض ولا تنافر مع اللغة، كما زعموا فكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف زائدة في نظرهم لأغراض جهلوها، فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف زائدة، وكما أن خط المصحف العثماني اشتمل على حروف محذوفة لأغراض بلاغية فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف محذوفة.

فالمحافظة على الرسم العثماني هي عين المحافظة على اللغة العربية، بل فيه زيادة على المحافظة على بعض اللغات التي لم يحفظها إلا الرسم العثماني، فوافق الرسم العثماني اللغة العربية وطابق فصاحة القرآن وبلاغته.

وقد دأب أهل اللغة قديماً وحديثاً على الاحتجاج بالرسم العثماني في مواضع الاختلاف كما احتج به علماء التفسير عند اختلافهم في مراد الله من الآية كما يتجلى ذلك في نحو قوله: ﴿سنقرئك فلا تنسى﴾ قال الطاهر بن عاشور: «ومن زعم أن «لا» نهي تعسف لتعليل كتابة الياء في آخره» (٢٨٦/٣٠) واختار الإمام القرطبي أن «لا» للنهي وعلل ذلك بقوله: «فإن الياء مثبتة في جميع المصاحف وعليها القراء» (٢٠/٢٠)، وقال السمين الحلبي: «وقول من قال: إنه نهي ضعيف من حيث المعنى ومن حيث اللغة» (١٧٢/٤).

ومن ثمرات هذا البحث ونتائجه إن عمل المشاركة والمغاربة في اختيار كل منهما مذهباً معيناً في الرسم والضبط مبني على غير قواعد علمية كما وضحنا في الأمثلة التطبيقية، وهذا العمل يجب أن يمحي ويزول العمل به إنه حادث لم يكن في القرون التي خلت، فالعمل به مخالف لأئمة هذا الشأن، ويوسع من هوة الخلاف بين المسلمين في مصاحفهم.

ولعل هذا شبيه بما حدث في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه حتى أمر باستنساخ مصاحف أمهات، وإتلاف ما عداها توحيداً للأمة

الإسلامية، فنحن بعملنا هذا نكاد أن نقع فيما أنكره الخليفة الراشد.

وإن عمل المشاركة والمغاربة قد يكون مقبولاً إلى حدّ ما، إذا وجد أصل الخلاف ولم يظهر وجه الترجيح، كأن تختلف المصاحف الأمهات العتيقة المظنون بها الصحة في حرف ما، فيرسم في بعضها بالحذف أو بوجه ما، ويرسم في بعضها الآخر بالإثبات أو بوجه آخر، وجاءت الرواية عن شيوخ النقل مبهمة من غير تسمية مصر بعينه كما تقدم تفصيله وبيانه.

فهذه الصفة وبهذه القيود قد يسوغ للمشاركة أو المغاربة أن يختاروا أحد الوجهين بشرط ألا يخرج الخلاف عن المصاحف الأمهات التي أرسلها سيدنا عمشان إلى الآفاق، وألا يخرج الخلاف عمّا رواه الأئمة عن شيوخهم وتأملوه في المصاحف العتيقة.

من ثمرات هذا البحث بيان أن ما ذهب إليه بعض نساخ المصاحف من قبيل السهو والنسيان، كما ظهر في البحث في بياب تركيب التنوين وتتابعه، وكذا في باب الحرف المسكوت عنه، فإنهم قرّروا حكماً، فأخذوا بالإثبات لكل ما سكت عنه الشيخان، أو أحدهما، فاختلف الرسم فيما هو من ذوات النظير، ثم بينا الاضطراب الذي وقعوا فيه، في الحرف المسكوت عنه فأخذ بعضهم بالإثبات واستثناءه من القاعدة، وأخذ بعضهم بالحذف طرداً للباب وهو الصواب، كيف يصح إثبات الألف فيما أجمع عليه كتاب المصاحف بالحذف، هذا ما لا يكاد يفهم، ولا أدري كيف يجيب نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح عن هذا الأمر المحير.

ونظراً للتعصب والتقليد رسمت الهمزة قبل اللام ألف في نحو قوله: ﴿ءلاكلون﴾ كما هو جار به العمل في المصحف برواية ورش، وكذا في نحو قوله: ﴿وللآخرة﴾ كما هو جار به العمل في المصحف برواية قالون.

ومن نتائج هذا البحث بيان المخالفات التي تمسك بها نسخا المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح، وهي لا تؤدي الغرض المطلوب من النقط والشكل فكما أن لأهل المغرب أموراً يجب أن لا يتابعوا عليها، فكذلك الشأن عند أهل المشرق وما أكثرها، ويجب أن نتلمس الصواب في كلا المذهبين، والحجة والرواية وما جاء في المصاحف الأهميات العتيقة فوق كل اعتبار.

فأضافت هذه الدراسة وهذا البحث ما غفل عنه كثير من العلماء وشرح المورد وسها عنه أعضاء لجنة المصاحف، كما ظهر ذلك جلياً فيما أوردناه في الدراسة التطبيقية.

كما قللت كثيراً وقلصت من مسائل الخلاف الذي لا قيمة له بل إن هذا البحث ألغى كثيراً من المسائل التي شاع فيها الخلاف.

كما اهتمت هذه الدراسة بالخط والرسم والضبط الذي يؤدي غرض التلاوة، وما أضيف النقط والشكل إلا لغرض تحقيق التلاوة، وإلا ما كان هناك موجب للإضافة، ونحن نعلم ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في المصحف العثماني إلا من أجل تصحيح التلاوة، وإلا ما كان ينبغي أن يضاف شيء إلى المصحف، بل وردت الكراهة عن بعض السلف، ولو كان لفائدة التلاوة.

ومن ثمرات هذا البحث أنني ناقشت بعض قواعد الضبط الجاري بها العمل في المصاحف، وهي مخالفة لأئمة هذا الشأن ولا تؤدي الغرض، وبينت وجه الصواب في ذلك كتركيب التنوين وتتابعه في الموقوف عليه بإبدال التنوين ألفاً، وبينت وجه الصواب في موضع الهمزة من اللام ألف، ورفعت الوهم الذي وقع فيه بعض المتأخرين فعزوا إلى الداني ما لم يختره نحو ضبط قوله تعالى: ﴿أُذُنَيْكُمْ﴾ وبينت الصواب في ضبط قوله: ﴿بأييد﴾ ونحو قوله: ﴿تلقائي﴾ وبابه، وسلكت في ذلك مسلكاً وسطاً بين ضبط ورسم المشاركة والمغاربة، إن كان هناك مجال ولو

بأدنى ملبسه ، وإلا فاختار أحياناً مذهب المشاركة وأخرى مذهب المغاربة
لأدلة وبراهين من روايات شيوخ النقل مما تأملوه في المصاحف الأمهات .
ومن ثمرات هذا البحث أني أبرزت بعض الحروف التي سها عنها
نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح ، وأوضحتها بأدلة ونصوص
قطعية لا يمكن ردّها ولا الغض من شأنها والحمد لله الذي بنعمته تتم
الصالحات وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد صلى الله عليه
وسلم ، وعلى آله وأصحابه والتابعين .

المصادر والمراجع

- ١ - إرشاد القراء والكاتين إلى معرفة رسم الكتاب المين لأبي عيد رضوان المخللاتي، مخطوط بالأزهر رقم (٢٢٢٤٨/٢٤١).
- ٢ - أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن قتيبة تحقيق محمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٢هـ.
- ٣ - إيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، ط٢، مكتبة المعرفة، حمص ١٣٩٢هـ.
- ٤ - بيان الخلاف والتشهير وما أغفله مورد الظمان لأبي زيد عبدالرحمن بن القاضي مخطوط بالخرزانة الحسنية ضمن مجموع رقم (٣/٧٤).
- ٥ - تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفني ناصف مطبعة الجريدة بسراي البارود، مصر.
- ٦ - تنبيه العطشان على مورد الظمان للإمام الحسين بن علي الرجراجي، مخطوط بالمكتبة الأزهرية، رقم (٢٧٥)(٢٢٢٨٢) وصورة منه في الجامعة الإسلامية رقم ٣٨٦ المدينة المنورة.
- ٧ - الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف لابن الوثيق الأندلسي تحقيق غانم قدوري، ط١ مطبعة العاني بغداد.
- ٨ - الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم للييب السعيد، ط دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٧هـ.
- ٩ - جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد لبرهان الدين الجعبري مخطوط مصور برقم ٢٩٥ مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- ١٠- الحروف اللاتينية لكتابة العربية لعبدالعزیز فهمی ، مطبعة مصر ، القاهرة.
- ١١- حلة الأعیان علی عمدة البیان للشیخ الحسین بن علی الرجراجی الشوشاوی ، مخطوط بالمکتبة الوطنیة ، برقم (١٠٧٨١) تونس.
- ١٢- حواش علی: «الطراز فی شرح ضبط الخراز» للمقرئ عبد الرحمن بن إدريس المنجرة ، مخطوط ضمن مجموع رقم ١٥٣٢ د الخزانة العامة بالرباط.
- ١٣- حواش علی: «الطراز فی شرح ضبط الخراز» للمقرئ الحسن الزياتی ، مخطوط ضمن مجموع رقم ٣٤٥٩ الخزانة الحسنية.
- ١٤- الدرّة الجلیة فی نقط المصاحف العلیة للشیخ میمون بن مساعد الفخّار مخطوط رقم ٢٥٩ مجامیع سیدنا عثمان ، مکتبة الحرم النبوی الشریف.
- ١٥- الدرّة الصّقیلة فی شرح آیات العقیلة لأبی بکر عبدالغنی اللیب مخطوط بالمکتبة الوطنیة رقم ١٤٨٤ تونس.
- ١٦- دلیل الحیران شرح مورد الظمان للشیخ إبراهیم المارغنی التونسي ، ط . مکتبة کلیات الأزهریة.
- ١٧- السبیل إلی ضبط کلمات التزیل للشیخ أبی زیت حار ، ط ٢ محمد علی صبیح ١٣٩٠ هـ القاهرة.
- ١٨- سمیر الطالبین فی رسم وضبط الكتاب المین للشیخ محمد علی الضبّاع ، ط ١ المشهد الحسینی - القاهرة.
- ١٩- شرح العقیلة لملا علی قاری ، مخطوط بدون رقم فی مدرسة بشیر آغا بالمدينة المنورة.
- ٢٠- شرح ما یقع فیہ التصحیف والتحریف لأبی أحمد الحسن العسکری ، ط ١ مصطفى الباب الحلبي ١٣٨٣ هـ.
- ٢١- صبح الأعشى فی صناعة الإنشا لأبی العباس أحمد القلقشندی ، ط الأمیریة القاهرة.

- ٢٢- ضبط الأسماء الموصولة للشيخ محمد، صالح ملوكه التونسي، مخطوط ضمن مجاميع رقم (٢٠ / ٨) في مكتبة الحرم النبوي الشريف.
- ٢٣- الطراز في شرح ضبط الخراز للحافظ محمد بن جليل التنسي، تحقيق أحمد شرشال يقوم بطباعته مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- ٢٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تصحيح الشيخ ابن باز المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠هـ.
- ٢٥- فتح المتان المروي بمورد الظمان للشيخ عبدالواحد بن عاشر مخطوط ضمن مجاميع سيدنا عثمان رقم ٢٨٥ (خ) مكتبة الحرم النبوي.
- ٢٦- الفرقان لابن الخطيب محمد عبد اللطيف ، طبع في القاهرة، دار الكتب ١٣٦٨هـ.
- ٢٧- كتاب أصول الضبط وكيفيته للإمام الحجة أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ) مخطوط بالخزانة الحسينية رقم (١ / ٨٠٨) بالرباط وقد حققناه.
- ٢٨- الكتاب لأبي بشر عمر بن عثمان سيبويه، ط ٣ عالم الكتب ، بيروت.
- ٢٩- كتاب التبيان في شرح مورد الظمان للشيخ أبي محمد عبدالله الصنهاجي المعروف بابن آجطا ، مخطوط في مكتبة اللغات الشرقية في فرنسا رقم ١١٥ باريس.
- ٣٠- كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين للشيخ محمد العاقب بن مايايبي ، مخطوط بدون رقم ومشهور ومتداول عند الشناقطة.
- ٣١- كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام للشيخ المقرئ الحسن بن علي المنبهي الشهير بالشباني ، مخطوط بالخزانة الحسينية رقم ٢١٤٢ بالرباط.

- ٣٢- المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني بتحقيق عزة حسن ، ط . الثانية ، دار الفكر سوريا ، ١٤٠٧ هـ .
- ٣٣- مختصر التبيين لهجاء التنزيل للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ) بتحقيق أحمد بن أحمد شرشال يقوم بطبعه مركز الملك فيصل بالرياض بالتعاون مع المجمع لطباعة المصحف .
- ٣٤- مشكل الاثار لأبي جعفر الطحاوي ، ط ١ دائرة المعارف بالهند حيدرآباد .
- ٣٥- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ، ط ٣ ، عالم الكتب بيروت .
- ٣٦- مقدمتان في علوم القرآن: مقدمة بن عطية ومقدمة المباني لمجهول بتحقيق أرثر جفري-مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ٣٧- مقدمة بن خلدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر» عبدالرحمن ابن خلدون طبعة مؤسسة جمال للطباعة بيروت .
- ٣٨- مقدمة المخللاتي في الرسم والضبط ، مخطوط بالمكتبة الأزهرية لمؤلفها رضوان بن محمد مخطوط رقم ١٣٠ حسونة ١٢٩٧٥ الأزهر .
- ٣٩- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني ، حققه أحمد دهمان دار الفكر ، دمشق ، ط . ٢ سنة ١٣٠٤ هـ .
- ٤٠- نثر المرجان في رسم نظم القرآن لمحمد بن غوث النائطي الأركاني ، طبعة حيدر آباد بالهند في ٨ أجزاء .
- ٤١- النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير ابن الجزري ، ط . دار الكتب العلمية بيروت .
- ٤٢- الميمونة الفريدة لناظمها أبي عبدالله محمد بن سليمان القيسي فرغ من نظمها سنة ٧٤٦ هـ ، مخطوط بالخزانة الحسينية ، رقم ٤٥٥٨ بالرباط .
- ٤٣- هجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس المهدي ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ١٩ ، جزء ١ سنة

١٣٩٣هـ.

- ٤٤- هذا تقييد طرر على مورد الظمان متلقاه من شيوخ مدينة فاس وتعرف بالطرر الفاسيات ، مقيدها غير مذكور مخطوط ضمن مجموع (٦/٧٤) الخزانة الحسينية بالرباط .
- ٤٥- الوسيلة إلى كشف العقيلة لأبي الحسن علم الدين السخاوي ، مخطوط رقم ٤٣٢ مكتبة الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة .
